

أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب
ونظريات البحث اللغوي الحديث
(في مجال: مفهوم اللغة والدراسات النحوية)

تأليف

الدكتور حسام البهنساوي

جامعة القاهرة - فرع الفيوم

كلية الدراسات العربية والإسلامية

القاهرة

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

مكتبة الثقافة الدينية

بسم الله الرحمن الرحيم

أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البَحْث اللغوي الحديثة

(في مجال: مفهوم اللغة والدراسات النحوية)

تمهيد :

يتبني أن نترك أن الربط بين الفكر اللغوي عند العرب . ونظريات البحث اللغوي الحديثة، أصبح من المسائل الملحة والقضايا الهامة . التي تطرح نفسها على أذهان العلماء والباحثين ، وبخاصة بعد ظهور علم اللغة الحديث ، كعلم مستقل ، له كيانه المتميز بين بقية العلوم الأخرى .

لقد استطاع هذا العلم ؛ الذي ثبتت أركانه ، ودعم قواعده ، أن يلج القضايا اللغوية المختلفة ، مطلقاً إياها ، وفق منهجية ثابتة ودقيقة . ونالت مسألة الربط بين التراث اللغوي القديم ، وقواعد البحث اللغوي الحديث ، أهمية واضحة لدى علماء اللغة المحدثين .

حقاً ، فإن فترة ليست بالقصيرة ، كانت الغلبة فيها لأنصار المنهج الوصفي البنوي ، الذي أولى فيه العلماء جل اهتمامهم لدراسة اللغات الحية والمنطوقة .

استمرت هذه الغلبة مسيطرة على دراسات العلماء وبحثهم . منذ انطلاقتها على يد العالم اللغوي السويسري الشهير ، دي سوسير " De, Sausser " ، رائد المدرسة الوصفية البنوية الحديثة في أوروبا وفي أمريكا والشرق العربي على السواء .

وإذا كان ظهور المدرسة الوصفية البنوية ، يُعدُّ ثورة في عالم الدراسات اللغوية ، بما فعلته في ساحة هذه الدراسات ، فحوالت مسارها من قصرها على الدراسات الفيلولوجية للغات . فإن ظهور المدرسة التوليدية التحويلية ، في أمريكا ، على يد العالم اللغوي: نعوم تشومسكي " N. Chomsky " ، يُعدُّ - أيضاً - ثورة لغوية كبرى في الربع الأخير من هذا القرن العشرين ، حيث بهرت هذه الثورة اللغوية - بما قدمته من نهج جديد - العديد من العلماء في أمريكا وأوروبا والشرق العربي على السواء .

إن العودة إلى التراث اللغوي ، من أجل الوقوف على ما يتضمنه هذا التراث من آراء متطورة لهو من الأمور الهامة ، التي من شأنها أن تلقى على المواضع العديدة ، التي يلتقى فيها هذا التراث مع أحدث ما توصل إليه البحث اللغوي

ولا يخفى علينا مدى الفائدة الكبرى ؛ التي يمكن أن نتوصل إليها من خلال هذا الربط ، والذي بلاشك سيظهر مدى استمرارية الفكر اللغوي عبر الزمان .

لقد جاء كتاب : " الألسنية الديكاريتية " (1) ليكون مثلاً حياً ، على اهتمام العلماء اللغويين المحدثين بضرورة العودة إلى التراث اللغوي ، من أجل إظهار مواضع التقارب بين بعض جوانبه المهمة ، وبين المفاهيم اللغوية الحديثة .

لقد استطاع تشومسكي "N. Chomsky" في هذا الكتاب أن يقف على عديد من العناصر ؛ التي تمثل التقاءً واتفاقاً ؛ بين معطيات نظريته التوليدية التحويلية ؛ وبين القواعد ، التي أرساها "ديكارت" فيما تعرف باسم "قواعد بورت رويال" .

كما نذكر من هؤلاء العلماء ؛ الذين ربطوا بين الفكر اللغوي القديم ، ونظريات البحث اللغوي الحديث والذين أرخوا له ، من منطلق اهتمامهم بهذا الجانب ، نذكر كلاً من : لوروا : (2) " M. leroy " وبييتشي (3) " G.C. lepschy " وكذلك : جورج موان : (4) " G.Mounin " وكريستيفا : (5) " J.Kristeva " وروينز (6) " R.M. Robins "

وإذا كان الربط بين التراث اللغوي القديم ، والفكر اللغوي الحديث ، قد حظى باهتمام واضح لدى العلماء الغربيين ، فإن جهود علمائنا العرب في هذا السبيل ، تُعدُّ قليلة - حقاً - إذا ما قيست بجهود العلماء الغربيين !

-
- (1) N.Chomsky : Cartesian linguistics, New york, 1960
 - (2) M, Leroy: Les grands courants de la linguistique moderne. Bruxelles , 1963, Zem, Ed, 1971
 - (3) G,C, Lepschy: La linguistique structurale, trad, Francais , paris payot . 1966
 - (4) G, Mounin : Histoire des linguistique des Origines au x x . siecle paris p.u.f, 1967
 - (5) J, Kristeva : le langage cet inconnu, paris, seuil 1969
 - (6) R.M, Robins : Ashort history of linguistics, longman 1967. Green and co lid . london and Harlow trad Francise Ed seuil 1976

إننا لا نستطيع بحال من الأحوال . أن نتهم تراثنا اللغوي العربي . بخلوه من التحليلات والملاحظات الجديرة بأن يُعاد النظر فيها من خلال ربطها بمناهج البحث اللغوي الحديث .

وعلى العكس من ذلك تماماً ، فإن اللغويين العرب ، قد أولوا اللغة العربية ، أقصى اهتمامهم ، وقدموا بالتالي الملاحظات المتعددة والقيمة حول قضايا اللغة . وأراؤهم هذه بالإمكان اعتبارها متطورة بالنسبة إلى زمانهم ، وبالإمكان لدى العودة إلى مؤلفات القدامى ، ملاحظة الجهود الهائل الذي قام به الأوائل في مجال دراسة اللغة والعناية الدقيقة التي بذلوها في جمع أصول اللغة ولمُ شتاتها واستنباط أحكامها العامة . بل أكثر من ذلك بالإمكان ملاحظة المفاهيم المتطورة ؛ التي أتوا بها والتي بالإمكان مقارنتها ببعض المفاهيم اللسانية^(١)

وإذا كان اهتمام علمائنا من الباحثين والدارسين العرب ، على هذا النحو من الفترة ؛ التي لا تتناسب مع الكم الهائل من تراثنا اللغوي الذاخر ، فإن عديداً من العلماء الغربيين ، قد أولوا تراثنا العربي اهتماماً واعتباراً . وجاءت جلُّ أعمالهم من العمق والتطيل والدراسة ، بالقدر الذي يجعلنا نؤكد أنهم استطاعوا الإجابة عن كثير من القضايا والمشاكل اللغوية ، في لغتنا العربية ، مكنهم من الوصول إلى هذه الإجابات ، إحاطتهم الواسعة باللغات السامية الأخرى . ومن ثم فقد جاءت دراساتهم في الربط بين التراث اللغوي العربي القديم ، ونظريات البحث اللغوي الحديث ، جاءت هذه الدراسات على نحو من الدقة . وإذا كان بعض علماء اللغة المعاصرين ، يرى أن تراثنا اللغوي العربي ، لم يحظ باهتمام العلماء الغربيين ، وأن الربط التاريخي بين مناهج درس اللغوي الحديث والفكر اللغوي العربي القديم ، حالت دون تحقيقه مجموعة من العوامل ، تتمثل في جهل علماء اللغة الغربيين باللغة العربية ، وتراثها اللغوي مما أدى إلى عدم الاهتمام بالنتائج اللغوية وعدم الاطلاع عليه . وأن هؤلاء العلماء ، قد أهملوا فترة القرون الوسطى ، بصفة عامة ، تلك الفترة التي تمثل ازدهار الفكر اللغوي العربي ، كما أنه يذكر أن نزعة الغربيين إلى تجاهل كل ما لا ينتمي للحضارة الغربية بصورة وثيقة . وأن روبنز Robins لم يخصص في كتابه " Ashort history of linguistics " سوى صفحتين

(١) الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون ٧

فقط لاستعراض الفكر اللغوي العربي ، وأن كريستيفا J.Kristeva لم تخصص سوى خمس صفحات للفكر اللغوي العربي حصرتها في بيان أهمية هذا الفكر في العصور الوسطى .

حقاً ، فإن إهمال العلماء الغربيين لفعالية التراث اللغوي العربي - بعامه - من خلال ربطه بالمنهج اللغوية الحديثة ، أمر واضح ! بيد أن ذلك ، لا ينبغي أن يدفعنا إلى القول بعدم اهتمام هؤلاء العلماء الغربيين بتراثنا اللغوي العربي . فإن اعتراف هؤلاء العلماء الغربيين بتفوق الدراسات الصوتية عند العرب ، وأنه لم يسبقهم أمة من الأمم في هذا الشأن سوى الهنود ، واعترافهم بجهود العلماء العرب ، وتصنيفاتهم الجبارة في مجال الدراسات المعجمية، وأنه لم يسبقهم في هذه الدراسات سوى الصينيين . لدليل أكيد على فعالية هذا التراث ومنهجيته .

فهذا هو العالم اللغوي المستشرق : " برجشتراسر " يقول عن تفوق العلماء العرب في مجال الدراسات الصوتية أنه : " لم يسبق الأوروبيين في هذا العلم إلا قومان : العرب والهنود " ويقول اللغوي الإنجليزي : " فيرث " : " لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمت في أحضان لغتين مقدستين : العربية والسنسكريتية ؛ ويذكر د. تمام حسان أن العلماء العرب ، قد أجادوا في دراسة مستوى الصرف إجادة ما تزال تستحوذ إعجاب اللغويين في مختلف العالم : حيث يقول : " وهذه الشعبية من دراسة اللغة ، وإجادة القول فيها ، أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديماً وحديثاً . ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي موضع الإعجاب والاحترام ؛ وسيظل دائماً كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم (١) "

كما إن إشارة " روبنز " إلى أهمية الفكر اللغوي العربي ، إشارة جديرة بالاعتبار حيث يؤكد أن أي باحث ، لا يستطيع أن ينكر ما قدمه العرب من دراسات قيمة لغتهم ، بل أنهم أثروا على الأعمال اللغوية والتفكير النحوي عند اليهود في دراساتهم عن العبرية ، وذلك بعد اختلاطهم بالعرب بعد انتشار الإسلام وبعد بداية التأليف العلمي العربي . (٢)

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٥

(٢) Robins . Ideen und proleme schiehte, S.7

علم اللغة ، نشأته وتطوره ٣٧

لقد جعل النحاة اليهود النموذج النحوي للغة العربية أساساً لوضع قواعدهم العبرية ، وأنهم جعلوا النماذج العبرية المتنوعة في التأليف المعجمي ، أساساً ونموذجاً يحتذى في وضع المعاجم العبرية ! ويعد سعديا الفيومي (ت ٩٤٢ م) المولود في مصر من أشهر علماء اليهود الذين اعتمدوا على الدراسات العربية ، فقد ألف معجماً سماه : أجرون Agron كما جمع رسائل نحوية بلغت نحو اثنتي عشرة رسالة بعنوان : " كتب في اللغات " كما أنه ناقش الأصوات الحلقية في سياقاتها المختلفة في مؤلفه : " كتاب الخليقة " كما أن عالماً لغوياً يهودياً آخر ، هو " يهودا بن جيوج " قد تأثر هو الآخر بالنحو العربي ، وله في ذلك دراسات قيمة في اللغة العبرية ، تتجلى فيها هذا التأثير (١)

والحق أننا لا نعدم عدداً من العلماء اللغويين الغربيين ، الذين درسوا الفكر اللغوي العربي ، بل إنهم ألفوا لذلك أعمالاً ، خصصوها لذلك ، فهذا هو برجشتراسر ، يؤلف كتاباً بعنوان : " التطور النحوي " (٢) وذلك هو اللغوي يوهان فك " يؤلف كتاباً بعنوان : " العربية " (٣) كما أن " رابين " يؤلف كتاباً بعنوان " لهجات غربي شبه الجزيرة العربية القديمة " (٤) وغيرها من المؤلفات العديدة ؛ التي قام بدراساتها وتحقيقتها وإلقاء الضوء على محتوياتها النفيسة للفكر اللغوي العربي ، عديد من العلماء اللغويين الغربيين !

إن افتقار المجتمع العربي إلى التخصص اللغوي ، أمر يرتدي أهمية خاصة ، فهو يؤكد أن إنقاذ ما يشكل قيمة لغوية علمية من الإهمال ، لا يمكن أن يتم إلا من خلال أعمال البحث

(١) انظر : البحث اللغوي عند العرب - ٥٠ - ٥٧

(٢) التطور النحوي للغة العربية . للمستشرق برجشتراسر - أخرجه وصممه وعلق عليه د/ رمضان عبدالقواب - القاهرة ١٩٨٢ م

(٣) العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك - ترجمة د/ رمضان عبد القواب - القاهرة ١٩٨٠ م

(٤) قام الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن أيوب بترجمة هذا الكتاب تحت عنوان : " اللهجات العربية الغربية القديمة " الكويت ١٩٨٦ م

العلمى الرصين فى مجال التراث اللغوى من منطلق لغوى حديث^(١)

ولعلنا فى هذا الإطار من الربط بين تراثنا اللغوى ومناهج البحث اللغوى الحديث ، لا نعدم من الباحثين العرب من يولى اهتمامه فى هذا الاتجاه ، على الرغم من ندرتهم ، حيث نجد الدكتور / تمام حسان ، يقدم بحثاً بعنوان : تعليم النحو بين النظرية والتطبيق فى مجلة المناهل بالمغرب فى العدد ٧ لسنة ١٩٦٧ م ص ١١٢ وما بعدها . كما أنه قدم بحثاً آخر بعنوان : إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً فى ندوة اللسانيات واللغة العربية بتونس ١٩٧٨ م . كما قدم الدكتور / محمود عبد السلام شرف الدين بحثاً بعنوان : التركيب ومدى عناية اللغويين العرب بدراسته فى مجلة اللسان العدد ١٢ لسنة ١٩٧٦ م ص ١٠٨ وما بعدها . ولستنا نعدم فى هذا السبيل بعض المؤلفات ، نذكر منها كتاب : النحو العربى والدرس الحديث، بحث فى المنهج ، للدكتور / عبد الرأجى بيروت ١٩٧٩ م وكتاب : نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث للدكتور / نهاد موسى بيروت ١٩٨٠ م كما أن كتاب : الأصول ، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ، للدكتور / تمام حسان ١٩٨٢ م يعد إسهاماً فى هذا السبيل . وكذا كتاب قواعد تحويلية للغة العربية ، للدكتور / محمد على الخولى الرياض ١٩٨١ م وكتاب : العربية وعلم اللغة البنىوى للدكتور / حلمى خليل، وكتاب : الألسنة التحويلية وقواعد اللغة العربية ، بيروت ١٩٨٢ م وكتاب : الملكة اللسانية فى مقدمة ابن خلدون بيروت ١٩٩٢ م وكتاب : بحوث ألسنية عربية ، بيروت ١٩٩٢ وجميعها للدكتور / ميشال زكريا ، تعد - أيضاً - إسهاماً فى هذا السبيل .

هذه المؤلفات وغيرها تعد إسهاماً جليلاً فى إلقاء الضوء على مدى التقاء الفكر اللغوى العربى القديم أو اختلافه مع مناهج البحث اللغوى الحديث .

إن مثل هذا العمل يعد مطلباً ملحاً ، وأمرأً ينبغى أن تتبناه المؤسسات العلمية والمجامع اللغوية والهيئات المتعددة المعنية بدراسة تراثنا العربى .

فالجهد الذى ذكرناها ، قد توصل العديد من أصحابها إلى نتائج جد مهمة ، حيث أثبتت بعض هذه الدراسات أن الفكر اللغوى العربى ، له فضل السبق فى كثير من القضايا

والمباحث اللغوية ، التي توصلت إليها مناهج البحث اللغوي الحديث - سواء أكانت هذه المناهج الوصفية البنوية ، التي تربعت على عرش الدراسات اللغوية الحديثة ، زمناً ليس بالقصير ، منذ أن أصل معطياته اللغوي السويسري ، دي سوسير في أوائل القرن العشرين ، أم كانت هذه المناهج ، التوليدية التحولية ، أحدث المناهج اللغوية الحديثة وأدقها والذي نال من الشهرة والذيع والاهتمام قدراً كبيراً ، في الربع الأخير من القرن العشرين .

ويهتم هذا البحث بالربط بين التفكير اللغوي عند العرب ، وبين المناهج اللغوية الحديثة وبخاصة في مجالين اثنين .

المجال الأول : ويتمثل في مفهوم اللغة عند العلماء العرب .

المجال الثاني : ويتمثل في الجهود النحوية عند العلماء العرب .

المبحث الأول :

مفهوم اللغة عند العلماء العرب :

لقد اهتم بعض العلماء العرب بتعريف اللغة وتوضيح ماهيتها ، فقاموا بوضع تعريفات جديدة بمناقشتها وبيان مدى فعاليتها وعمقها ، والحق أن نظرة متفحصة في هذه التعريفات تؤكد لنا باليقين العلمي أن هذه التعريفات - على قدمها - تقف على قدم المساواة ، وإن لم تسبق في بعض النقاط - مع أحدث التعريفات اللغوية لمفهوم اللغة . وإن استعراضاً لتعريفات العرب لمفهوم اللغة ، من شأنه أن يؤكد هذه المقولة .

- لقد قدم لنا اللغوي الألماني " ابن جنى " تعريفاً للغة في باب القول على اللغة وما هي ، يقول فيه : " أما حدُّها ، فإنها أصوات يُعبَّرُ بها كل قوم عن أغراضهم ، وهذا حدُّها ، وأما اختلافها فلما سننكره في باب القول عليها : أمواضعة هي أم إلهام " (١)

فحدُّ اللغة عند ابن جنى عبارة عن أمور ثلاثة وهي : (٢)

(١) الخصائص ١ / ٢٢ .

(٢) انظر : بحوث السنية عربية ٦٠ .

١ - اللغة عبارة عن أصوات . ٢- اللغة وسيلة التعبير عن أغراض الأقسام .

٢- تنوع اللغات وتعددتها بحسب أقوامها وملكها .

قدم ابن جنى إلى جانب هذه التعريف مجموعة أخرى من التعريفات ، حول أصل اللغة ومفهومها ، وقد خصص لذلك باباً سماه : باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح^(١) استعرض فيه قول القائلين بأنها إلهام ، ذاكراً أن شيخه أبا علي رحمه الله قال: إنها من عند الله ، وأنه احتج على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ (البقرة / ٢٨) . كما استعرض رأى القائلين بأن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة . " وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء بالمعلومات ، فيضعوا لكل واحد منهما سمة ولفظاً ، وإذا ذكر عُرف به مسماء ، ليمتاز من غيره وليغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين ... " (٢) كما استعرض - أيضاً - قول بعضهم: " أن أصل اللغات كلها ، إنما هو من الأصوات المسموعات ، ككوى الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل . " (٣) ثم يقول بعد ذلك كله : " إننى على تقادم الوقت ، والتقدير عن هذا الموضع ، فأجد النواصي والخوالج قوية التجاذب لى ، مختلفة الجهات ، تقول على فكرى ، وذلك أننى إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقّة ما يملك على جانب الفكر ، حتى يكاد يطمح به أمام ظنوة السحر ، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله ومعناه ما حنوته على أمثلتهم ، فعرفت بتتابعه وانقياده ، وبعد مرآته وأماده ، صحة . ماؤفقوا لتقسيمه منه . ولطف ماأسعدوا به ، وفروق لهم عنه ، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من عند الله جلّ وعزّ ، فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه وأنها وحى^(٤)

(١) الخصائص ١ / ٤٠

(٢) الخصائص ١ / ٤٠ - ٤٤

(٣) الخصائص ١ / ٤٤ - ٤٦

(٤) الخصائص ١ / ٤٦ - ٤٧

(٥) الخصائص ١ / ٤٧

كما يعرفها ابن سنان الخفاجي بقوله : " اللغة هي ما يتواضع القوم عليه من الكلام"^(١) وقد شرح ذلك ابن جنى ، فيما سبق عرضه عن رأى القائلين بالاصطلاح فى أصل اللغة ، ويهمنى أن تذكر أمرين صدد التعريف وهما :

١- اللغة من وجهة نظر هؤلاء اصطلاح واتفاق بين متكلميها .

٢- اختلاف الاصطلاح والاتفاق باختلاف الأتوام .

كما يعرفها ابن العاجب بقوله : " حدُّ اللغة ، كل لفظ وضع لمعنى "^(٢) ويتفق معه الأسنوى فى تعريفه بقوله : " اللغات عبارة عن الألفاظ الموضوعية للمعاني "^(٣) ويتفق معهما - كذلك - الكياالهرأسى فى تعريفه اللغة فى قوله : " فوضعوا الكلام دلالة ، ووجدوا اللسان أسرع الأعضاء حركة وقبولاً للترداد "^(٤) بيد أن الكياالهرأسى يفصل لنا رأيه قائلاً : " وهذا الكلام ، إنما هو حرف وصوت ، فإن تركه سدى غفلاً امتدَّ وطال ، وإن قطعه تقطع ، فقطعوه وجزوه على حركات أعضاء الإنسان ، التى يخرج منها الصوت ، وهو من أقصى الرئة إلى منتهى القم ؛ فوجدوه تسعة وعشرين حرفاً لا تزيد على ذلك ، ثم قسموها على الحلق والصدر والشفة واللثة ، ثم رأوا أن الكفاية لا تقع بهذه الحروف ؛ التى هى تسعة وعشرون حرفاً ، ولا يحصل له المقصود بإفرادها فركبوا منها الكلام ثنائياً وثلاثياً ورباعياً وخماسياً ، هذا هو الأصل فى التركيب ، وما زاد على ذلك يُستثقل فلم يضعوا كلمة أصلية زائدة على خمسة أحرف الا بطريق الإلحاق والزيادة لحاجة ، وكان الأصل أن يكون بإزاء كل معنى عبارة تدل عليه ، غير أنه لا يمكن ذلك لأن هذه الكلمات متناهية ، وكيف لا تكون متناهية مواردها ومصادرهما متناهية ؟^(٥) فدعت الحاجة إلى وضع الأسماء المشتركة فجعلوا عبارة

(١) سر الفصاحة ١ / ٢٢

(٢) المزهر ١ / ٨

(٣) المزهر ١ / ٨

(٤) المزهر ١ / ٣٦

(٥) يتفق هذا القول فى جزئه الأول ؛ القائل بأن موارد اللغة ومصادرهما متناهية ، يتفق مع الرأى الذى ذكره همبولت وأقره عليه تشومسكى ، من محتوية وسائل اللغة ، فى حين يختلف فى جزئه =

واحدة لسميات عدة ... ثم وضعوا بإزاء هذا على نقيضه كلمات لمعنى واحد والطباع
مجيولة على معاداة المعاداة ، فخانقوا بين الألفاظ والمعنى الواحد^(١)

والحق أن التعريفات الثلاث السابقة لكل من ابن الحاجب والأسنوي والكياء الهراسي
تركز على أمور خمسة وهي :

- ١- اللغة عندهم جميعاً عبارة عن مواضعة واصطلاح .
- ٢- اللغة عند كل من ابن الحاجب والأسنوي ، وضعت للدلالة على المعاني .
- ٣- اللغة عبارة عن أصوات يرددّها اللسان ، كما ينفرد بذلك الكياء الهراسي .
- ٤- أصوات اللغة محدودة متناهية .
- ٥ - مفردات اللغة وكلماتها محدودة هي الأخرى ومتناهية .

ويعرفها ابن خلدون في مقدمته بقوله : " اعلم أن اللغة في المتعارف عليه ،
هي عبارة المتكلم عن مقصوده ، وتلك العبارة فعل لسانى ناشئ عن القصد بإفادة الكلام ،

= الثاني : القائل بأن الكلمات متناهية ، عن رأي هبولدت السابق ، الذي ذكره تشومسكي قائلاً
بأن: " اللغة تستخدم بشكل محدود ، وأن قواعد اللغة ، يجب أن تصف العمليات التي تجعل هذا ممكناً
" مظاهر النظرية النحوية ٢٥ ويقول أيضاً : " من الآن فصاعداً ، نعتبر اللغة كناية عن مجموعة
(متناهية أو غير متناهية) من الجمل ، كل جملة منها طولها محدود ، ومكونة من مجموعة متناهية من
العناصر ، وكل اللغات الطبيعية في شكلها المكتوب والمنطوق تتوافق مع هذا التعريف ، وذلك لأن كل لغة
طبيعية تتنوع على عدد متناهٍ من القوئيمات ، وكل جملة بالإمكان تصورها كنتاج من القوئيمات طمأ
بأن عدد الجمل غير متناهٍ " Syntactic'structure, p15 , 1957, the hague Mouton trad
francaise Ed seuil, 1969"

ولعلنا نلمس بوضوح من خلال هذا النص ، رؤية بنيوية ، جديرة بالاعتبار ، عندما يحدثنا الكياء
الهراسي عن الأصوات التي تخرج من أقصى الرئة إلى منتهى الفم : وأنه لا يحدث بإفرادها
المقصود ، فركبوا منها الكلام ثنائياً وثلاثياً ورباعياً وخماسياً ، وقوله : هذا هو الأصل في التركيب "

انظر المزمهر ١ / ٣٦ - ٣٧

(١) المزمهر ١ / ٣٦ - ٣٧

فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل وهو اللسان ، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتها^(١) ثم يؤكد ابن خلدون أن اللغة ، إنما هي وسيلة التعبير الإنساني بعام ، حيث يقول : " كل منهم - أهل المغرب والأندلس والمشرق - متوصل بلغته إلى تادية مقصوده ، والإبانة عما في نفسه ، وهذا هو معنى اللسان واللغة " (٢) كما يذكر ابن خلدون أن " المتكلم يقصد به أن يفيد سامعه ما في ضميره إفادة تامة ويدل عليه دلالة دقيقة " (٣)

وليس من شك في أن تعريف ابن خلدون السابق لمفهوم اللغة ، يعدُّ تعريفاً دقيقاً ، يتفق في كثير من جوانبه ، مع أحدث ما توصلت إليه قرائح علماء اللغة الغربيين المعاصرين ، على الرغم من التباعد الزمني فيما بينه وبينهم ، ولعل عرضاً لما يتضمنه تعريف ابن خلدون من جوانب مختلفة حول ماهية اللغة ، يوضح ذلك .

يتضمن تعريف ابن خلدون للغة ، مجموعة الجوانب والمسائل الآتية : (٤)

١ - اللغة : هي عبارة المتكلم عن مقصوده .

ومعنى ذلك أن اللغة عند ابن خلدون ، تعد وسيلة يمتلكها المتكلم ، ويعبر بواسطتها عن أفكاره ومتطلباته فهي الوسيلة التي تميز الإنسان عن غيره من سائر الكائنات الأخرى .

٢ - اللسان في كل أمة بحسب اصطلاحاتها .

ولعلنا ندرك هنا أن ابن خلدون يحدد اللغة الإنسانية في صورتها الكلية : باعتبارها ملكة تخص الإنسان وحده ، وأن هذه الملكة تظهر عند كل أمة في شكل لغة خاصة بهذه الأمة .

وليس من شك في أن الطابع الاصطلاحي للغة : الذي يقول به ابن خلدون : ومعظم العلماء العرب السالف ذكرهم ، يعد من الأمور التي تشير إليها النظريات الحديثة ، فاللغة

(١) مقدمة ابن خلدون ٢ / ١٢٦٤

(٢) مقدمة ابن خلدون ٢ / ١٢٨٤

(٣) مقدمة ابن خلدون ٢ / ١٣١٨

(٤) انظر : الملكة اللسانية ١١

وسيلة تعبير قائمة في بيئة معينة ، على عادة جماعية ، أو بتعبير آخر ، على اصطلاح معين... إن الطبيعة في اللغة هي بالذات التي تنتج لتكلميها التواصل عبر قناة تواصلية ثابتة بثبات الاصطلاح على الدلالات ؛ التي تعبر عنها الألفاظ في اللغة الواحدة (١) فالدلالة هي بحسب ما يصطلح عليه أهل الملكة ، فإذا عرف اصطلاح في ملكة واشتهر صحت الدلالة ، وإذا طابقت تلك الدلالة المقصود ومقتضى الحال صحت البلاغة ولا عبرة بقوانين النحاة في ذلك . (٢)

ولعله من الجدير بالذكر هنا أن اللغة من هذه الزاوية ليست نتيجة قرار سياسي أو ثقافي ، التزمت به مجموعة أفراد في بيئة معينة ، بل هي كيان طبيعي وليست بالتالي من وضع إناس معينين معروفين أم غير معروفين ، بل هي تستمد من عصور سابقة (٣) وهذا ما يصرح به ابن خلدون بقوله : " وأعلم أن النقل الذي تثبت به اللغة ، إنما هو النقل عن العرب ، أنهم استعملوا هذه الألفاظ لهذه المعاني ، لا نقل أنهم وضعوها لأنه متعذر وبعيد ، ولم يعرف لأحد منهم (٤)

٢- دور تلك العبارة فعل لسانی ناشئ عن القصد بإفادة الكلام .

حيث يقرر ابن خلدون كون اللغة فعلاً إنشائياً يقوم الإنسان بتأديته عبر اللسان ، وهذا الفعل نابع عن إرادة فكرية ، وهي القصد بإفادة الكلام ، فاللغة الإنسانية ، نشاط إنساني مصدره الفكر الإنساني ، وهي تصميم ذاتي ، فالإنسان يستعمل اللغة للتعبير عن مواقفه من الظروف المحيطة به ، فهي بالتالي ، عمل عقلي ؛ وفعل صُنِع ، يقوم به كل فرد يقدر ما

(١) الملكة اللسانية ١٢ غير أن بعض العلماء يرفضون القول باصطلاحية اللغة ، وأن ما يقرره هؤلاء يتعارض مع النواميس العامة ؛ التي تسيطر عليها النظم الاجتماعية ، فمعهدنا بهذه النظم أنها لا ترتجل ارتجالاً ، ولا تخلق خلقاً ، بل تتكون بالتدرج من تلقاء نفسها ، هذا إلى أن التواضع على التسمية يتوقف في كثير من مظاهره على لغة صوتية يتفاهم بها المتواضعون . انظر : علم اللغة ٩٨ - ٩٩

(٢) مقدمة ابن خلدون ٢ / ١٣٢٦

(٣) الملكة اللسانية ١٣

(٤) مقدمة ابن خلدون ٢ / ١٢٧٢

يقصد استعمالها (١).

٤ - فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان .
فابن خلدون يقرر أن اللغة قائمة عند الإنسان ، لأنه امتلك هذه الملكة اللسانية ، حيث إن
مقدرة الإنسان على التكلم وراعاها ملكة لسانية ؛ اكتسبها الإنسان ، وهي التي توجه عملية
التكلم .

بعد ما انتهينا من استعراض مفهوم اللغة باعتبارها ملكة لسانية ، عند ابن خلدون ،
وما يتضمنه هذا التعريف من وجوه وجوانب أربعة ، يجدر بنا أن نقدم للتعريفات المختلفة
لمفهوم اللغة عند العلماء المحدثين الغربيين ، لتعرف إلى أي مدى كان ابن خلدون والعلماء
العرب ، موفقين في الإحاطة بمفهوم اللغة وبجوانبها المختلفة التي تشتمل عليها .

تعريفات اللغة عند العلماء الغربيين المحدثين :

أ - أنثريه مارتينييه : A. Martine

يقول مارتينييه : " إن اللغة ، أداة تواصل ، تحلّل وفقها خبرة الإنسان بصورة مختلفة
في كل مجتمع إنساني عبر وحدات ؛ تشتمل على محتوى دلالي ، وعلى عبارة صوتية " (٢)

يتضمن تعريف مارتينييه السابق على الجوانب الآتية :

١ - تعد اللغة وسيلة أساسية للتواصل بين متكلميها .

٢ - تقوم اللغة على أساس الوحدات الصوتية ، التي تشتمل بدورها على دلالات معينة

٣ - تختلف اللغات في المجتمعات الإنسانية من مجتمع إلى آخر .

ويبدو واضحاً أن مارتينييه ، يركز على وظيفة هامة في اللغة ؛ ألا وهي وظيفة التواصل
بين متكلميها . حيث يقول :- إن الإشارة إلى اللغة كوسيلة أو كأداة للتواصل ، تلفت الانتباه
إلى ما يميز اللغة عن مؤسسات أخرى . إن وظيفة هذه الأداة (اللغة) الأساسية ، هي وظيفة

(١) انظر . الملكة اللسانية ١٣

(2) A, Martine: Elements de linguistique generale. paris: Armand collin . p20. 1960

التواصل (1)

ب - أنطوان مايبه : A. Meillet

يقول مايبه : " إن اللغة تنظيم متعاسك مرتبط بوسائل التعبير المشتركة بين مجموعة متكلمين . ولا وجود لهذا التنظيم خارج الأفراد : الذين يتكلمون اللغة (أو يكتبونها) مع ذلك فليس هذا التنظيم المستقل عن كل منهم . ذلك لأنه يفرض نفسه عليهم ، واقعه هو واقع مؤسسة اجتماعية متأصلة في الأفراد . ولكن في الوقت نفسه مستقلة عن كل منهم ، وهذا ما يتوافق بالذات مع التعريف الذي وضعه دور كايم فيما يتعلق بالأمر الاجتماعي " (2)

ج - إنيوارد ساپير : "E. Saper"

ويعرفها بقوله : " إن اللغة وسيلة لا غريزية خاصة بالإنسان ، يستعملها لاتصال الأفكار والمشاعر والرغبات عبر رموز يؤيها بصورة اختيارية وقصدية " (3)

د - بلوخ وترايجر : " Bloch and Triger "

ويعرفها بقولها : " إن اللغة تنظيم رموز صوتية كيفية يتعاون بواسطتها أفراد مجتمع معين " (4)

(1) A. Martine : Elements de linguistique générale, p20

(2) A. Meillete : linguistique historique khinesreck , vol 111 , p.p 72- 73, 1952

(3) E. Sapir : language, New york , p.8.1921

وضع هذا التعريف بين أيدينا المقائق التالية عن اللغة :

أ - اللغة نشاط إنساني مكتسب وليس غريزيا .

ب - اللغة وسيلة الاتصال الإنساني .

ج - اللغة نظام .

د - اللغة رموز .

هـ - اللغة اصطلاح .

و - اللغة أصوات إنسانية

انظر : اللسان والإنسان حيث التطبيقات التي قدمها د . حسن ظاظا حول هذا التعريف ٢٨ وما بعدها

(4) Bloch and Triger: out line of linguistics Analysis Baltimore linguistics society of America.

وينبغي أن تذكر التعريف السابق تتضمن مسألتين هامتين ، في إطار الاتجاه البنوي لدراسة اللغة (١)

١ - اللغة تنظيم أي أن اللغة تتكون من كل منظم من العناصر ، التي تعمل كمجموعة، ولا يكون لعناصر التنظيم ، إذا أخذت على حدة أية دلالة يحد ذاتها . بل تقوم دلالاتها فقط عندما ترتبط ببعضها وبالتنظيم ككل .

٢ - الرموز طبيعتها كيفية أي إنها غير معلة . فالرمز يرتكز على اصطلاح جماعي كلى يشير إلى ما يرمز إليه ، فهو لا يخضع بالتالي لأي قياس عقلي ، بل إن الرابط الذي يجمع بين أفراد الرمز وما يرمز إليه هو رابط كفي .

هـ - دي سوسير : " De, sousser "

ويرى دي سوسير أن اللغة عبارة عن تنظيم محدد جيداً في كتلة من العناصر المتغايرة لحقائق الكلام ، وأنه يمكن وصفها في جزء محدد من الدائرة الكلامية عندما تجتمع الصورة السمعية مع الفكرة . فاللغة عنده عبارة عن نظام من العلاقات التي توحد المعاني والصور الصوتية فيها الشئ الأساسي والوحيد . ويكون فيها قسما العلامة نفسيين (٢)

لقد هذا على نهج دي سوسير عديد من العلماء في تعريف اللغة ، نذكر منهم :

١ - هال " R.A. Halle "

يرى هال أن اللغة " هي المؤسسة التي يتواصل بواسطتها البشر ويتفاعلون فيما بينهم بواسطة رموز شفوية سمعية ، ذات كيفية مستعملة بالعادة . (٣)

فاللغة من وجهة نظر هال " Hall " تعد وسيلة تواصل قائمة على رموز كيفية ، وهذه الرموز تنتقل من المتكلم إلى السامع ، فهي شفوية عند المتكلم ، وسمعية عند السامع .. إلا

(١) اللغويات السانية ١٦

(٢) محاضرات في علم اللغة العام ٢٨ - ٢٩

(3) R.A.Halle, An Essey of language. philadelphia and New york chilton books, p 158, 1968

أنتنا نلاحظ أن " هال " يضيف إلى تعريفه مسألة أن اللغة عادة ، والنظر إلى اللغة من حيث إنها عادة إنسانية نظرة تبناها علماء اللغة البنيويون وخصوصا الأمريكيون ، بتأثير من النظرة السلوكية في علم النفس (١)

ومن هؤلاء العلماء : اللغوي الأمريكي الشهير : بلومفيلد " L. Bloomfield " الذي يقول بأن : " الكلام (الأصوات) الخاص : الذي يتلفظ به الإنسان من خلال سيطرة مثير معين ، يختلف باختلاف المجموعات البشرية ، فالبشر يتكلمون لغات متعددة ... كل طفل يتعرع في مجموعة معينة يكتسب هذه العادات الكلامية والاستجابات في سنى حياته الأولى (٢)

أما نعوم تشومسكي " N.Chomsky " فإنه يرفض تلك النظرة الآلية إلى اللغة ، من حيث كونها عادة كلامية قائمة من خلال المثيرات والاستجابات ، ويؤكد تشومسكي في هذا الصدد أن الطفل يكتسب لغة البيئة التي يتعرع فيها بالاستناد إلى مقدرته الفطرية على اكتساب اللغة . تلك المقدرة التي يطلق عليها مصطلح : " الكفاءة اللغوية " أو " القدرة الإبداعية " حيث يقول : " يشير مصطلح الكفاءة اللغوية إلى قدرة المتكلم - المستمع المثالي - على أن يجمع بين الأصوات اللغوية وبين المعاني في تناسق وثيق مع قواعد لغته " (٣)

ويقول - أيضا - : " إن كل من يملك لغة معينة ، قد اكتسب في ذاته وبصورة ما تنظيم قواعد تحدد الشكل الصوتي للجملة ومحتواها الدلالي الخاص - فهذا الإنسان قد طوّر في ذاته ما نسميه بالكفاءة اللغوية (٤)

ويحدد تشومسكي مفهوم اللغة في ضوء ما أسلف من توضيح وتبيان بقوله : " من الآن فصاعداً تعتبر اللغة كناية عن مجموعة (متناهية أو غير متناهية) من الجمل ، كل جملة

(١) انظر : الملكة اللسانية ١٧

(2) L. Bloomfield : Language , london, Allen unwin, p29 1935

(3) N. chomsky : The formal Nature of language appendix , p,126,1967 to E.H lonneberg biological foundations of language trad francais , de , N,Chomsky, 1966

(4) N, Chomsky : The formal Nature of language Appendix p, 125, 1967

يؤكد تشومسكي أن اللغة ملكة فطرية ، وهي وحدة من وحدات العقل / الدماغ ، تنتج معرفة باللغة على أساس من التجربة الماثلة ، إذ إنه ليس بقضية خلالية ، أن البشر يحصلون معرفة بالإنجليزية أو اليابانية أو غيرها من اللغات ، على حين أن الصغور أو الطيور ، لا تفعل الشيء نفسه تحت الظروف نفسها . المعرفة اللغوية هي غير أنه يذكر أيضاً أن اكتساب اللغة مسألة إضافية إلى مخزون القواعد عند المرء ، أو تعديل هذا النظام ، حين تعالج مادة جديدة .
المعرفة اللغوية ٨٤ .

منها طولها محدود ، ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر ، وكل اللغات الطبيعية في شكلها المكتوب والمنطوق تتوافق مع هذا التعريف . وذلك لأن كل لغة طبيعية تحتوي على عدد متناهٍ من الفونيمات ، وكل جملة بالإمكان تصورها كتتابع من الفونيمات ، علماً بأن عدد الجمل غير متناهٍ ^(١)

ومن الواضح أن تشومسكي يركز في تعريفه للغة على خصائصها الشكلية : تلك الخصائص التي يمكن دراستها دراسة علمية ، فهو لا يحلل اللغة من زاوية كونها وسيلة اتصال أو تعبير ؛ بل يحللها من زاوية كونها " مجموعة جمل تحتوي على شكل صوتي ، وعلى تفسير دلالي يقترن بهذا الشكل وقواعد اللغة هي التنظيم الذي يوضح هذا التوافق بين الصوت والدلالة ^(٢)

تقوم نظرية تشومسكي إذن على فكرة الكفاءة اللغوية لدى متكلم اللغة ، حيث إن متكلم اللغة ، حيث إن متكلم اللغة الذي يتدبر في بيئة معينة يكتسب كفاءته اللغوية في هذه البيئة ، بمعنى أنه يكتسب معرفة ضمنية بقواعد اللغة ، تمكنه تلك المعرفة من إنتاج جمل لغته وتفهمها ، ومن ثم فإن قواعد الكفاءة اللغوية هي موضوع الدراسة اللغوية .

(1) N.Chomsky : syntactic structures , p,15,1957 The Hague mouton trad francais Ed seuil 1969

(2) N. Chomsky : Language and mind , new york , p,25, 1968 Francaise Ed Seuil Paris, 1970.

ويتضمن تعريف تشومسكي لغة مجموعة الحقائق الآتية :

أ- الإنسان مزود بقدرة لغوية فطرية عامة تمكنه من استخدام اللغة .

ب - جمل اللغة وليس مفرداتها ، هي محور نشاط الاتصال الإنساني أداً وفهماً .

ج - اللغة وسيلة لفهم طبيعة العقل البشري .

ويمكننا في ضوء هذه الحقائق أن نتعرف مجموعة أسس ، تتصل بمفاهيم اللغة ووظيفتها وهي :

١ - اللغة أصوات إنسانية إرادية .

٢ - وظيفة اللغة الاجتماعية هي الاتصال والتعبير .

٣ - اللغة نظام رمزي .

٤ - اللغة نظام صوتي وصرفي ونحوي ودلالي .

٥ - اللغة قدرة فطرية عامة في بني البشر

انظر النحو العربي والدرس الحديث ١١٢ وما بعدها

وبعد ... فقد عرضنا فيما سلف لتعريف اللغة . عند كل من العلماء العرب من جهة ،
وعند العلماء الغربيين على شتى مناهجهم واتجاهاتهم من جهة أخرى .
ولا يفوتنا أن نذكر أن العلماء العرب ، قد جمعوا في تعريفاتهم ؛ عدداً من المسائل ،
تماثل نظائرها ، عند العلماء الغربيين المحدثين ، وتكاد تقاربهم من حيث الكمية وهذه
المسائل هي :^(١)

- ١ - اللغة عبارة عن أصوات . ٢ - اللغة تتألف من كلمات .
- ٣ - اللغة وسيلة التعبير عن أغراض القوم .
- ٤ - اللغة تتنوع وتختلف باختلاف أصحابها .
- ٥ - اللغة مواضعة واصطلاح .
- ٦ - اللغة وضعت للدلالة على المعاني .
- ٧ - أصوات اللغة مطبوعة متناهية وكذا مفرداتها .
- ٨ - الاصطلاح قائم بشكل أو بآخر ضمن اللغة .
- ٩ - كلمات اللغة تتكون من وحدات منفصلة .
- ١٠ - اللغة قائمة على مستويين وهما : مستوى الأصوات ومستوى الكلمات .
- ١١ - اللغة فعل لساني .
- ١٢ - اللغة ملكة لسانية .
- ١٣ - اللغة عملية مقصودة لذاتها .
- ١٤ - اللغة ميزة إنسانية مكتسبة .

يظهر هذا الحصر . للمسائل التي ذكرها العلماء العرب ، في تعريفاتهم للغة ، أنهم
يمائلون إلى حد كبير ، ما ذكره علماء اللغة الغربيون من مسائل مختلفة للغة ، وأن هؤلاء
العلماء الغربيين لم يزيدوا في تعريفاتهم للغة إلا خمس مسائل فحسب عن العلماء العرب ،

(١) انظر : الملكة اللسانية ٢٢ كذا : بحوث ألسنية عربية ٦٥

في حين ذكر العلماء العرب ثلاث مسائل لم يذكرها العلماء الغربيين ؛ وهذه المسائل هي :

- ١ - اللغة تتكون من كلمات . ٢- الاصطلاح قائم بشكل أو بآخر ضمن اللغة .
- ٣ - اللغة فعل لسانی .

أما المسائل الخمسة التي لم يذكرها العلماء العرب ، وذكرها العلماء الغربيون فهي :^(١)

- ١ - الوحدات الصوتية متغايرة فيما بينها . ٢ - جمل اللغة غير محدودة .
- ٣ - اللغة تنظيم من الإشارات أو الرموز . ٤ - اللغة تنظيم من القواعد .
- ٥ - اللغة عادة كلامية يكتفيها المثير .

تؤكد هذه المقارنه في تعريف اللغة فيما بين العلماء العرب القدامى ، والعلماء اللغويين الغربيين المحدثين . مدى إحاطة العلماء العرب القدامى بمفهوم اللغة وإدراكهم للعديد من المسائل الهامة التي تختص بها اللغة - أية لغة - وأن الفروق يسيرة للغاية فيما بينهم وبين العلماء الغربيين ، على الرغم من البعد الزمني الكبير ، وقلة وسائل البحث واعتماد العلماء العرب على إمكانيات ذاتية خاصة تتمثل في عمق إدراكهم وثاقب نظرهم . تلك الإمكانيات والقدرات ، ينبغي أن تبعث فينا الحافز والهمة من أجل إبراز هذه الجهود العظيمة ، لتحظى بالمكانة اللائقة التي تستحقها .

(١) انظر : بحوث ألسنية عربية ٧٦ وكذا : الملكة اللسانية - ٢٠ .

(٢) انظر : بحوث ألسنية عربية ٧٢ وكذا : الملكة اللسانية ٢٠ ، وقد أنكر العلماء العرب أن اللغة تنظيم من القواعد . بالرغم من أن أحداً منهم لم يذكر ذلك في تعريفه للغة .

المبحث الثاني : الجهود النحوية عند العلماء العرب

تمهيد

ليس من شك في أن العلماء العرب : قد بذلوا جهوداً مشكورة ومحمودة في دراسة النحو العربي ، لا ينكرها إلا جاحد ، ينحاز إلى غير الحق والحقيقة !

لقد شمر هؤلاء العلماء - عن سواعد الجد ، واستنهضوا عزائمهم الصادقة وشحنوا همهم لإنشاء علم يحفظ العربية : لغة القرآن الكريم ، من اللحن والاندثار .

فلقد كان الدافع - عندهم - هو الحفاظ على لغة القرآن الكريم : دستور الإسلام ومنهاج المسلمين ، فما تواتت عزائمهم ولا استكانت همهم ، بل طفقوا يدققون فيما بينهم ويتناقسون بهدف الوصول إلى الصواب في قواعدهم .

إننا لا نستطيع أن نقول بأن العلماء العرب ، قد أصابوا في جميع ما ذكروه في دراسة أبواب النحو المختلفة ، أو أنهم قد استخدموا منهجاً علمياً التزموا به ، أو اتبعوا مسلكاً موحداً من الدرس والتحليل . فلم يكن هذا الهدف المثالي موافقاً لهم أو متوافراً بين أيديهم في هذا الزمان المتقدم ، ولم تكن منهجية البحث من الأمور التي يمكن تحقيقها وتنفيذها ، سواء بالنسبة للعلماء العرب ، أو بالنسبة لغيرهم من العلماء الغربيين !

إن كتاب سيبويه : الذي يعد أول كتاب في النحو العربي ، يصل إلينا ، بعد - حقاً - كتاباً كاملاً متكاملأ في عرض جميع أبواب النحو والصرف والأصوات العربية . كما يعد نموذجاً حقيقياً لنهج التأليف العربي في هذا المجال ، حذا حذوه عديد من العلماء لفترة ليست بالقصيرة .

إن الربط بين أبواب النحو والصرف والأصوات ، لم يكن وارداً في ذهن سيبويه ، وهو يضع كتابه : «الكتاب» ، فلسنا نلمح ما يؤكد أن سيبويه راعي أن يجعل الجملة النحوية ، هي قمة الدراسات اللغوية ، وأن هدف اللغوي أو النحوي ، ينبغي أن يركز على تحليل الجملة النحوية . عندما جعل أبواب النحو ومسائله في أول الكتاب ، أو أنه أدرك - حقاً -

أن مستويات الصرف والأصوات والدلالة ، إنما تأتي في المقام الثاني باعتبارها مستويات تفسيرية ، عندما أخرجها بعد أبواب النحو ، كما هو الحال في النظرية التوليدية التحويلية : التي تعد أحدث النظريات اللغوية في البحث اللغوي الحديث . كما أن سيويوه لم يشأ أن يبدأ كتابه بمسائل الأصوات ، ثم يتبعها بمسائل الصرف ، منتهياً بأبواب النحو ومسائله ، موظفاً الأصوات في خدمة الصرف ، ثم يوظف الأبنية في البناء النحوي ، كما هو الحال عند علماء المنهج البنيوي ، لم يكن سيويوه يعنى هذا الترتيب أو يعنى مخالفته له راقضاً لمنهجيته ، راضياً بالمنهج التوليدي التحويلي !

والحق أن سيويوه ، وهو يؤلف " الكتاب " لم يضع في حسبانته شيئاً من هذا ولا ذاك ، وبالرغم من ذلك ، فإننا لا نعدم في ثنايا الكتاب أبواباً تتفق في تناولها مع أسس البنيوية وقواعدها كما لا نعدم أبواباً أخرى ، تتفق في تناولها مع أسس التوليدية التحويلية وقواعدها ، ناهيك عن الأبواب الأخرى العديدة : التي جاءت متفقة مع المنهج التقليدي وقواعده .

ونقدم ، فيما يلي ربطاً بين الدراسات النحوية عند العرب ، ونظريات البحث اللغوي الحديث :

أولاً : الاتجاه التقليدي :

ينبغي أن نؤكد أن علماء هذا الاتجاه ، من اللغويين والنحاة ، يتمسكون بمفاهيم لا يحددونها عنها ، فهم يتمسكون بقواعد اللغة وبالحرص على نقائنها وفصاحتها ، مع ضرورة أن تتضمن اللغة مفهوماً جمالياً ، يقوم على اعتماد الصيغ اللغوية : التي توصف بالصيغ الحسنه ، استناداً إلى معيار جمالي بحت ، فوظيفة هذه القواعد التقليدية - في المقام الأول - هو المحافظة على أصالة اللغة وترسيخ مفهومها الجمالي (١).

ومن ثم ، فإن هذا النهج يعتمد على الأمثلة والشواهد القديمة ، مع التمسك بضرورة القياس على معيار صحتها ، باعتبار أن الأقدم - دائماً - هو الأفصح والأصوب . ولذلك

(١) انظر : مباحث في النظرية الاستنباطية

كان احتفاؤهم واهتمامهم بالأصول اللغوية المكتوبة !

وإذا كانت التقليدية ، قد سادت التفكير اللغوي بعمامة ، والنحوي بخاصة ، فترة طويلة من الزمان ، سواء عند العلماء الغربيين أم عند العلماء العرب على السواء . إذ إننا لا نعثر على تطور أو تغير ذي بال على هذه القواعد ، طوال فترة طويلة ؛ وإذا ما عدنا إلى التقسيمات النحوية اليونانية ابتداءً من : " دينيس دي تراس " أو " أبولون ديسكون " فإننا لا نجد تغييراً قد طرأ عليه طوال القرون الوسطى . ولا تصادفنا طوال تلك الفترة بحوث تاريخية مقارنة خارج إطار هذا المنهج ، إلا في سنة ١٩١٠ م حيث كتاب : بروجمان ودلبرك : " الأساس " وهو أشهر كتاب نحو مقارن في اللغات الهندوأوروبية . وإذا كانت الدراسات النحوية التقليدية ، عند العلماء الغربيين ، لم تكن ذات مسار أو اتجاه واحد ، وإنما جاءت في صورة مزيج من الآراء وخليط من الأفكار ، ووجهات النظر المتباينة ؛ التي ظهرت عبر عصور مختلفة واستخدمتها مدارس لغوية متعددة ، اعتمدت فيها على آراء وأقوال عند تركيب الجملة عند أفلاطون وأرسطو ، كما اعتمدت - كذلك - على نظريات عن أجزاء الكلام ، تعود إلى الرواقيين واعتمدت - أيضاً - على أفكار عن المعنى وطبيعته في بعض فترات القرون الوسطى ، واعتمدت - كذلك - على فرضيات عن علاقة اللغة بالفعل منحدرة من قواعد وضعت في القرن الثامن عشر في إنجلترا ، كما أنها اعتمدت على دراسات عن تاريخ اللغة ، تعود إلى القرن التاسع عشر^(١)

قسمة الخلط والاضطراب هذه ، التي تميز هذا النهج التقليدي في الدراسات اللغوية والنحوية في أوروبا ، نجد مثيلاً لها في الدراسات النحوية التقليدية ، عند العلماء العرب ، حيث جاءت أعمال هؤلاء خليطاً من أمشاج وأنواع شتى من الاتجاهات والأفكار والمبادئ التي يصعب أن نعثر على الخيوط بينها أو أن ندرك مدى ارتباطها ببعضها ببعض ، إن هذه الاتجاهات ، وما يصاحبها من أفكار ومبادئ ، ليس من النادر أن تجد التناقض بينها واضحاً ، أو أن تحس بالاضطراب الناتج عن محاولة تطبيق هذا الخليط المتناسق من

(١) انظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ١٠٢ وكذا

D. Crystal : Linguistics . p. 40

أساليب البحث^(١) ويمكننا أن نوجز الأساليب والاتجاهات التي اتبعتها النحاة العرب على الوجه الآتي:^(٢)

١- الاتجاهات الفلسفية والمنطقية :

ويظهر أثر هذه الاتجاهات في كثير من مشكلات النحو العربي . من أهمها : مشكلة العامل ، وما تفرع عنها من قضايا فرعية لا حصر لها ، فالعامل لا يبد أن يعمل ، ولا يبد أن يكون له أثر ظاهر أو مقدر وكل معمول لا يبد له من عامل ، وعن هاتين القضيتين ، تفرعت مسائل ضخمة ، عرفت بالتعقيد والتعسف من ذلك مثلاً ، مسائل الحذف والاستتار والتنازع والاشتغال^(٣).

(١) دراسات في علم اللغة العام - القسم الثاني ٥٤

(٢) انظر : دراسات في علم اللغة العام - القسم الثاني ٥٤ - ٥٧

(٣) لقد أصبحت نظرية العامل ، من أحدث النظريات اللغوية : التي تأسس على أساسها الدراسات النحوية ، عند علماء المدرسة التراييدية التحويلية

ومعلوم أن النحو العربي : قائم على فكرة العامل ، وأن الخليل بن أحمد ، له دور كبير في تثبيت أصول هذه النظرية ، وأنه هو الذي مد فروعها ، وأحكمها إحكاماً ، بحيث أخذت صورتها على مر العصور ، فلقد كان يرى أنه لا يبد لكل رفع أو نصب أو خفض أو جزم في كلمة من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ، وكذلك المهيبة والعامل إما أن يكون لفظياً ، مثل : المبتدأ : الذي يعمل الرفع في الخبر ، والفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعولات ، وإما أن يكون العامل معنوياً ، مثل الابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ ، والعوامل منها الأنوات ومنها العروف ، ومنها ما هو جازم ومنها ما هو ناصب ، ومنها ما ينصب بعده ويرفعه كالفاعل مثل : إن وأخواتها ، حيث يقول سيبويه : " زعم الخليل أن هذه العروف عملت عملية الرفع والنصب ، كما عملت الرفع والنصب ، حين قلت : كأن أخاك زيد ، إلا أنه ليس له أن تقول : كأن أخوك عبد الله ، تريد : كأن عبد الله أخوك ، لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمم فيها المرفوع كما يضمرون في كائن . ومن ثم فرقوا بينهما ، كما فرقوا بين ليس وما ، فلم يجرها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها ، وأيسر بأفعال . الكتاب ١/ ٢٨٠

والعوامل عنده تعمل ، سواء أكانت ظاهرة أم مخبئة ، وكما أن العوامل تعطف ، فإن المفعولات هي الأخرى تعطف . والمتصفح لكتاب سيبويه ، يرى كيف أن سيبويه ، قد عوّل على هذه النظرية في أبواب الكتاب كلها لو يكاد .

وتعطف جميع كتب النحو العربي بهذه النظرية ، وبالاعتماد على أسسها وقواعدها ، ولم نجد أحداً منهم يختلف عن سابقيه ، سوى ابن مضاء ، الذي أنكر - فقط - إقراط النحاة في تعدد العوامل وخروج النحاة من مجرد القول بالعامل الأول إلى الإيمان في البحث عن عامل العامل ، وعامل عامل العامل ! وهكذا في كتابه : الرد على النحاة ، فقد أوصلهم عبد القاهر إلى مائة عامل في كتابه : العوامل المائة . وسوف يتأكد لنا مدى احتقال النظرية التراييدية التحويلية ، بهذه الفكرة ، فكرة العامل ، وأن نظرية العامل والربط السياقي government binding theory =

٢ - التأويل والافتراض :

والالتجاء إلى التأويل دليل التناقض في الأحكام ، نتيجة لتضارب المناهج أو عدم دقتها ، ومعلوم أن التأويل ماهر إلا محاولة ، لجعل القواعد تتماشى مع قواعد المنطق ، علماً بأن قضايا المنطق ، لا يجوز تطبيقها على قواعد النحو ، ومن هنا جاءت محاولات النحاة لتفسير عطل البناء والإعراب^(١)

٣- المعيارية

اعتمد النحاة العرب على المعيارية ، وكان اتجاهها سائداً - عندهم - حيث أسسوا القواعد وفق قوالب معينة من اللغة ، لا يحدون عنها ، تلك القوالب ، هي ما يجب أن يتكلمها الناس ، ومن هنا جاء اهتمامهم بتخليص اللغة من الشواذ والشوائب ، بقصد المحافظة عليها من اللحن والتحريف .

- وينبغي أن نؤكد : أن النهج التقليدي - عند النحاة العرب - قد تأكدت صحته في كثير من المعالجات ، التي قاموا بها وأن سلوكهم في هذه المعالجات ، قد جاء متوافقاً مع ما تنادي به أحدث النظريات اللغوية التي ترى بأن القواعد التقليدية ، ليست بهذه الصورة من عدم النفع أو الاختلاط ، أو أنها " ليس لهما تعلمنا ، بل العكس ، فقد تبينت بعض الصفات المميزة في الجملة ، سواء في المستوى الدلالي أو المنطقي أو الصوتي ، ولكن هذه

== هي من أحدث ما توصلت إليه النظرية ، وذلك عند الحديث عن الربط بين نظرية العامل عند النحاة العرب ونظرية العامل والربط السياقي عند تشومسكي .

(١) لقد اعتمد تشومسكي رائد النظرية التوليدية التحويلية ، في بناء نظريته على الفلسفة العقلية الذهنية ، وقد نثر في هذا الأمر بالفيلسوف العقلي " ديكرت " وجماعة النحاة الشبان بألمانيا وكذلك بمدرسة " بورت رويال " التي كانت امتداداً طبيعياً للمنهج العقلي عند ديكرت . كما تأثر بالفكر همبولدت " humboldt " ، حيث يقول : " ليس من الجديد القول أن اللغة مبنية على أساس نظام من القوانين التي تقود تكوين جمل اللغة الكبيرة بغير حدود - فلقد عبر همبولدت عن هذا بشكل واضح قبل ما يزيد على القرن في مقدمته لعلم اللغة المشهورة ، ولو أنه - نادراً - ما قرأت همبولدت . ولقد كانت وجهة نظره الفاتحة (إن اللغة تستخدم بشكل غير محدود وسائل محدودة) وأن قواعد اللغة ، يجب أن تصف العمليات التي تجعل هذا ممكناً ، كانت وجهة النظر هذه نتاجاً لاهتمام ملح ضمن الفلسفة العقلية للغة والعقل بهذا الجانب الخلاق للاستعمال اللغوي . مظاهر النظرية الضعيفة ٢٥

الصفات ، لم تكن هي الصفات المتأززة تركيبياً ، ثم إنها جمعت حول اللغات التي درستها أكداً صخمة من الأحداث التركيبية ، وُصفت وحلّت تم رُتبت باعتبارها على الرغم من أن الترتيب قد جاء - دائماً - متبايناً بالنسبة إلى هيكل اللغة ، فحيناً جاء الترتيب وفقاً لمقاييس شكلية (كوجود اسم الموصول أو أداة التعريف أو الجمل المتفرعة) وحيناً آخر جاء وفقاً لمقاييس دلالية ، في حالة عدم توافقها مع المقاييس الشكلية .^(١)

ثانياً : المنهج الوصفي البنوي :

يعد دي سوسير : هو رائد المنهج الوصفي البنوي ، ويمكننا أن ندرك من خلال المفاهيم التي أرساها ، وثبت أركانها ، أن البنوية تقوم أساساً على تحليل عناصر اللغة ، بالاستعانة بالعناصر الأخرى ، التي تشمل عليها تلك اللغة ، حيث يقوم الباحث بوصف العناصر الصوتية ، محاولاً من خلالها الوصول إلى تكوين الوحدات المورفولوجية ، لتكون - يدورها - العبارات فالجمل . وينبغي أن نؤكد أن المدارس اللغوية الحديثة : التي ظهرت في أوروبا وأمريكا ، تنتسب جميعها . بشكل أو بآخر إلى هذا المنهج . فالمنهج البنوي ينظر إلى اللغة على أنها مؤسسة جماعية ، تفرض نفسها على الأفراد . وتتناقل بطريقة جبرية من جيل إلى جيل آخر منذ أن كان الناس تستشف أشكالها من أشكال سابقة تنحدر هي نفسها من أشكال أكثر بدائية وهلم جرا ، دون توقف من أصل وحيد ، أو أصول أولية متعددة من جهة أخرى . تدل كل كلمة على مفهوم يشكل معناها^(٢)

(١) انظر : مفاتيح الاستيعاب ١٠٧

(٢) البنوية - جان بياجيه ٦٧ ، كما يذكر ليونز " Lyons " أن البنوية عبارة عن " الصبغة التي جمعت بين مدارس مختلفة في علم اللغة في القرن العشرين : وبهذا المعنى يمكن القول - بأن المدارس اللغوية الحديثة منذ دي سوسير وحتى تشومسكي : تنتمي إلى المذهب البنوي بصورة أو بغيره ، لأنها جميعاً تؤمن بأن اللغة عبارة عن نظام يتكون من عدة أنظمة ، فهي من حيث كونها مجموعة من العلامات أو الرموز ، إلا أن هذه العلامات ، وتلك الرموز : تتكون أولاً من أصوات تحدثها أعضاء النطق الإنساني وتتركها الأذن . وهذه الأصوات - تتركب بطريقة اصطلاحية في وحدات ذات دلالات تسميها الكلمات والجمل ، وكل ذلك يشكل في النهاية بطريقة مخصوصة النظم في اللغة ، وهي النظام الصوتي والنظام المورفولوجي والنظام النحوي والنظام الدلالي ، وجميعها ذات وجود مستقل تسميه النظام اللغوي . ويعتبر دي سوسير هو واضع الأصول الأولى للنظرية البنوية بهذا المعنى بما أرساه من مبادئ في التحليل اللغوي ودراسة اللغة وخاصة التفرقة بين الدراسة الوصفية والدراسة التاريخية نظرية تشومسكي اللغوية ٦٤

وإذا كانت البنية وتحليلها ، هي هدف علم اللغة البنيوي ، فقد كانت - أيضاً - هدف النحاة وعلماء اللغة في التراث العربي ، فكتاب سيبويه ، يشتمل على عناصر بنوية ، كما أن نحاة العربية الأوائل ، مثل الخليل وسيبويه ، قد ميزوا بين مستويين من مستويات الدراسة النحوية :

المستوى الأول : ويتمثل في رصد الأداء وتتبعه ، وتمثله القواعد المجردة : التي يغلب عليها الطابع التعليمي .

المستوى الثاني : ويتمثل في علاقة المبنى بالمعنى ، وتمثله العلاقات التركيبية المختلفة بين الكلمات داخل الجملة أو بين الجمل وبعضها . فلقد أدرك النحاة العرب - بحق - العلاقة بين المبنى والمعنى والمبنى - عندهم .. يبدأ من أصغر الوحدات : متمثلاً في الأصوات والحروف في حين تمثل الجملة أكبر الوحدات بناءً .

فلم يكن إذن خافياً عليهم - بحال من الأحوال - مفهوم ثنائية التركيب ، الذي يعد من أهم خصائص البنيوية ، فلم يكن هدفهم الأوحدهم . هو القول بالصواب والخطأ النحوي فحسب ، بل إنهم ينطلقون في أبحاثهم إلى فكرة التضام والتركيب . وما ينشأ عن هذه الفكرة من علاقات ، لقد تجلت هذه الفكرة ، مع نهاية القرن الرابع الهجري ، عند ابن جنى من علماء اللغة ، وعند عبد القاهر الجرجاني من علماء البلاغة (١)

(١) يقول عبد القاهر الجرجاني : " معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها بسبب من بعض : والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، والتعليق فيما بينهما طرق معلومة ، وهو ٧ يعدو ثلاثة أقسام ، تعليق اسم باسم ، وتعليق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما . " دلائل الإعجاز ٤

ويقول أيضاً : " فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض ، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه ، وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صفة تعلق الكلم بعضها ببعض . لا ترى شيئاً من ذلك ، يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه . " دلائل الإعجاز ٨

كما يذكر - أيضاً - بأنه يجب أن ، تتحد أجزاء الكلام ، وينحل بعضها في بعض ، ويشته ارتباط ثانٍ عنها بقول وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضمها في النفس وضماً واحداً ... فمن ذلك أن تزواج بين معنيين في الشرط والأجزاء . " دلائل الإعجاز ٩٢

ويقول .. أيضاً " وينظر في الجمل التي تمرر فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه =

لقد كان بعض النحاة العرب ، مبركين للعلاقة بين مستويات اللغة ، وضرورة اعتماد مسائل النحو على المعطيات الصرفية والصوتية ، يأتي في مقدمة هؤلاء النحاة : ' الزجاجي ' و' السكاكي ' ففي حين حاول الزجاجي تطبيق تلك الفكرة ، من ضرورة اعتماد النحو ومسائله على أبواب الصرف والأصوات ، إلا أنه أخفق في ذلك ، ولم يوفق كل التوفيق ! فإن السكاكي ، قد اكتفى بإدراك تلك العلاقة ، دون تطبيق عملي لها ، مكتفياً ببيان ضرورة اعتماد أبواب النحو على مسائل الصرف والأصوات .

إن الفكر البنوي الذي يرى اللغة بنية منظمة متكاملة ، فيعنى بتصريف الكلمات وصلاتها الاشتقاقية وصورها الإسنادية والإضافية، من حيث الفصل والوصل مع إبراز الطابع العضوي لأنماط اللغة ، وما يترتب على ذلك من فكرة المعاقبة في الموقع : ثم الربط بين الصورة والوظيفية التي تؤديها الصورة في النظام ^(١) كل هذه الأمور : والمسائل المختلفة ، حفلت بها كتب النحو العربي وتأليفه . ولم تكن خافية على أذهان النحاة العرب . بل إنهم أدركوها وعالجوها باقتدار بحسب لهم .

كما إن فكرة الضمان ، تلك الفكرة التي تعتمد على تحديد المكونات الكبرى للجملة ، من خلال الاعتماد على علاقات خاصة بين كلمة وأخرى في داخل الجملة ، هي أقوى من علاقة هذه الكلمات ببقية عناصر الجملة ، لم تكن ، هذه الفكرة بغريبة أو بعيدة عن تناول فكرهم وطرحهم للمسائل النحوية ، لقد عرضها النحاة العرب ، وبنوا عليها بعض تحليلاتهم للجملة . لكن هذه التحليلات ، جاءت في إطار تحديد نوع العلاقة بين كلمات الضميمة ، وسموها علاقة إضافة تارة أو علاقة وصل تارة أخرى أو علاقة تبعية تارة ثالثة أو علاقة

١- الوصل موضع ' الواو ' من موضع ' الفاء ' وموضع ' الفاء ' من موضع ' ثم ' وموضع ' لو ' من موضع ' أم ' وموضع ' لكن ' من موضع ' بل ' دلائل الإعجاز ٨
كل هاتيك التصوص تؤكد ' أننا أمام عالم يدرك حقيقة العلاقات النحوية بين أبوابه المتعددة ، كالإسناد بين المسند والمسند إليه والتعبئة بين الفعل والمفعول به والسببية بين الفعل والمفعول لأجله . انظر . اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٦ .
(١) انظر تعليم النحو بين النظرية والتطبيق . تمام حسان ، مجلة المناهل - المغرب - العدد ٧ سنة ١٩٦٧ من ١١٢ وما بعدها

جواب تارة رابعة : (١)

إن نظام التحليل إلى المكونات ، تلك الفكرة ، التي تأسست لدى علماء اللغة البنيويين في أمريكا وبخاصة عند بلومفيلد ، في كتابه الشهير : اللغة ' language ' لم يكن هذا الشكل من التحليل - أيضا - بعيداً عن أذهان النحاة العرب ، فلقد استشعره النحويون العرب ، في الإعراب وصدروا عنه ، حتى إنها لتعد من قبيل تحصيل الحاصل لدى المشتغلين بالعربية ومعلميها . (٢)

لم تكن التوزيعية ، التي تأسست في احضان المدرسة البنيوية الأمريكية ، والتي نلمح بداياتها عند زيلج هاريس " z. Harris " في كتابه : مناهج في علم اللغة البنيوي " Methodism in structural linguistics " وكان لكل من : هوكيت Hokett وجليسون Gleason نور كبير في تبوعها ونشرها ، كما كان للغوي الإنجليزي : فريز "Fries" فضل كبير في إبرازها عملياً حيث قام بتطبيقها تطبيقاً شاملاً على اللغة الإنجليزية في كتابه : التركيب في الإنجليزية " Structure of English " وبعد هذا التطبيق نموذجاً للتركيبات التوزيعية . (٣)

تركز هذه النظرية على تعريف أقسام الكلام : تعريفاً مكانياً بحيث لا تعرف بوظيفتها التركيبية التامة ، وإنما بتوزيعها وحده (أي جميع الكلمات التي يمكن أن تشغل نفس المجموعة من المواضع) فكل عنصر لغوي له سياقات محددة ، يأتي فيها ، وسياقات أخرى لا يقع فيها .

لم تكن هذه النظرية - في عمومها - بغريبة أو بعيدة عن متناول النحاة العرب ، وليست فكرة التضام التي تظهر واضحة في أعمال النحاة العرب . إلا تطبيقاً لمفهوم التوزيعية ، ولقد عرف النحاة العرب أنواع الضمائم المختلفة ، وحددوا الكلمات التي ينبغي أن تقع في توزيع معين ، ولا تقع في توزيع آخر ، لأنها لا تصلح لذلك . فالأساس في توزيع

(١) تعليم النحو بين النظرية والتطبيق ١١٢ وما بعدها .

(٢) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث - بيروت ١٩٨٠ ص ٢٩

(٣) انظر : الأسس (علم اللغة العام) المبادئ الأعلام ١٠٤

الوحدات اللغوية مرتبط بما يحيط بها أو بما يجاورها من وحدات أخرى ، هذا الأساس هو ما قام به العلماء العرب في أبواب الإضافة والتوابع والجواب وغيرها من الأبواب .

ثالثاً : المنهج التوليدي التحويلي :

يرى تشومسكي أن اللغة : " كناية عن مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل ، كل جملة منها طولها محدود ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر ، وكل اللغات الطبيعية ، في شكلها المكتوب والمنطوق ، تتوافق مع هذا التعريف ، وذلك لأن كل لغة طبيعية ، تحتوي على عدد متناهٍ من الفونيمات ، وكل جملة بالإمكان تصورها كتتابع فونيمات ، علماً بأن عدد الجمل غير متناهٍ " (١)

ومن ثم فإن هذه النظرية لم تُعر الوصف أهمية تعادل الهدف الرئيسي : المتمثل في إعطاء تفسير لهذه الظاهرة العقلية الإنسانية ، التي تسمى اللغة ، ومن هنا كان الشغل الشاغل لهذه النظرية ، هو تحديد صيغة القواعد اللغوية : التي تمثل ذلك النظام الذهني ، فالقواعد هي موضوع الدارسين والعلماء في هذه النظرية ، لأنها النظام الذي عن طريقه يولد المتكلم - متكلم اللغة المعينة - كل الجمل في لغته .

وينبغي أن نؤكد أن تشومسكي يرى أن النظرية اللغوية ، يجب أن تحلل قدرة المتكلم على أن ينتج الجمل التي لم يسمعها من قبل وعلى أن يفهمها ، فيقوم عمل عالم اللغة على صياغة القواعد : التي بمقتورها إنتاج مادة البحث أي القواعد القائمة ضمن مقبرة متكلم اللغة ، على إنتاج الجمل وتفهمها " وفي هذا العدد يقول روث : " إن الواقعة الرئيسية التي يجب أن يحيط بها عالم اللغة هي الآتية : يستطيع كل شخص راشد ينطق بلغة معينة أن يرسل في كل وقت وبصورة تلقائية عدداً لا متناهياً من الجمل أو أن يدركها ويفهمها ، وذلك دون أن يكون قد تلفظ بمعظم هذه الجمل أو سمع بها مطلقاً ، يمتلك كل شخص إذن بعض الاستعدادات المخصوصة جداً والتي يمكن أن ندعوها بكفاحته اللغوية. " (٢)

(1) N. Chomsky : Syntux structures, the hague monton trad, p.15,1969

(٢) انظر . اكتساب اللغة ١٢ وعدد هذا يقول تشومسكي عن اللغة : التي يتم وصفها ودراستها بواسطة قواعد نحوية

معينة - أنها عبارة عن جميع الجمل التي تولدها هذه اللغة ، وهذه الجمل إما أن تكون جملاً مسجوداً العدد =

فالنظرية اللغوية كما حددها تشومسكي ، تخص (المتكلم - السامع) المثالي ،
المتنص إلى جماعة بشرية ذات تعامل كلامي تام المعارف للغة ، تلك الجماعة معرفة تامة ،
والذي لا يكون متأثراً بحدود لا صلة لها بالقواعد ، كالذاكرة المحدودة أو تحول الانتباه أو
عدم المتابعة أو الأخطاء الكلامية العشوائية أو التواترة . حين يطبق معرفته اللغوية في
مجال الأداء الكلامي (١)

ولسنا في مجال يسمح بالحديث عن ماهية المصطلحات : التي اعتمدت عليها
النظرية، والتي تُعد أساساً في بنائها مثل : الفرق بين الجمل الأصولية والجمل المقبولة .
وأن الجمل الأصولية ، تستمد أصوليتها من البنية العميقة ، التي تمثل القدرة الكامنة أو
الكفاءة اللغوية وأن الجمل المقبولة تستمد مقبوليتها من البنية السطحية : التي تمثل الأداء
الكلامي المنطوق .

إن نظرة مقارنة دقيقة بين الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التوليدية التحويلية ،
وبين القواعد النحوية : التي أرساها العلماء العرب ، لتؤكد لنا ، أن النحو العربي ، لم يكن
بعيداً عن هذه الأسس والأفكار . فإن علماً شامخاً من أعلام تراثنا العربي ألا وهو
العلامة عبد القاهر الجرجاني ، نجده وقد سبق تشومسكي إلى تحديد هذه الفروق الدقيقة

= أو غير محدودة العدد - وأن عدد الجمل في اللغة الإنجليزية ، وغيرها من اللغات الطبيعية غير محدود ، أو على
الأقل من الصعب حصره ، لأن هناك جملاً ومبارات في اللغة الإنجليزية ، قد تطول وتمتد إلى غير نهاية ، ومع ذلك فهي
جمل عادية ومقبولة من المتكلمين بهذه اللغة "

ولسنا نعدم نماذج لهذه اللغة في اللغة العربية ، فقد ذكر ابن هشام في كتابه ' معنى اللبيب ' ، هذا النوع من الجمل المركبة ،
وسماها الجمل الكبرى ، فالجملة الكبرى قد تكون اسمية ، وقد تكون فعلية ، والاسمية يكون حد خبرها جملة نحو قولنا :
' زيد قائم أبوه ' والفعلية نحو قولنا : ' ظننت زيدا يقوم أبوه ' كما أن الجملة عنده تكون كبرى وصغرى ، فقولنا :
' زيد أبوه غلامه منطلق ' جملة كبرى ، وقولنا ، ' غلامه منطلق ' جملة صغرى ، فالجملة الكبرى تتألف من أكثر من جملة ،
فتارة تتألف من جملتين اسميتين ، وتارة تتألف من جملتين فعليتين .

فالجملة العربية إنْ تطول وتمتد ، شأنها في ذلك ، شأن اللغات الطبيعية الأخرى ولعل الجمل التي لا محل لها من الإعراب ،
وجمل الصلة والصفة والحال ، وجمل الاستئناف والجمل الاعتراضية والتفسيرية وغيرها ، خير دليل على ذلك .
وعلى الرغم من أن الجمل السابقة ، هي المسئلة عن مهمة الامتداد والتطوير في الجملة الكبرى فإنها - دائماً - تكون
محدودة بحدود ، لكن عددها غير محدود .

(١) مظاهر النظرية النحوية ٢٧

بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة ، حين فرق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق فجعل النظم للمعاني في النفس ، وهو تماماً ، البنية العميقة عند تشومسكي . أما البناء ، فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات كما أن التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق ^(١)

- لم تكن فكرة التفسير العقلي للغة وقواعدها بعيدة عن إدراك عبد القاهر ووعيه ، فلقد نما بقواعد اللغة منحي عقلياً ، شأنه في ذلك ، شأن النظرية التوليدية التحويلية . عند رائدها " تشومسكي " الذي يؤكد أن الشغل الشاغل ، هو تحديد صيغة القواعد اللغوية ، التي تمثل ذلك النظام الذهني فالقواعد إذن هي موضوع الدارسين والعلماء في هذه النظرية . " حيث يصرح قائلاً : " ليس الغرض بنظم أن توات ألفاظها في النطق ، بل أن تتأسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل " ^(٢) ويقول أيضاً ، وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني ، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذن نظم نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء ، كيف جاء واتفق ^(٣)

- إن القدرة اللغوية ، التي تمثلها الكفاءة الذاتية الكامنة ، التي يمتلكها كل متكلم أو مستمع جيد للغة ، والتي من شأنها أن تسمح لصاحبها بقواعد عبارات وجمل لا نهائية ، والتي تعد من أساسيات النظرية التوليدية التحويلية : لم تكن هذه القدرة اللغوية بخافية - كذلك - عن إدراك عبد القاهر أو عن إدراكه لدى أهميتها ، فهو يقول : " اعلم أن ليس النظم ، إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم ، النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه ؛ التي تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تُخلُ بشيء منه " ^(٤) ولعل ذلك يؤكد لنا مدى إدراك هذا العالم الجليل بقواعد الكفاءة الذاتية ؛ التي ينبغي أن

(١) انظر : تعليم النحو بين النظرية والتطبيق - مجلة المناهل - العدد ٧ سنة ١٩٦٧ من ١١٤ بالمغرب

(٢) دلائل الإعجاز ٥١

(٣) دلائل الإعجاز ٤٩

(٤) دلائل الإعجاز ٨١

تتوفر لكل متكلم مستمع جيد للغة ، ومن ثم فإن الجمل التي يتم توليدها وفقاً لقواعد الكفاءة الذاتية ، إنما هي جمل أصولية ، لأنها تنتمي إلى الكفاءة الذاتية الصحيحة . التي لا يخطئ صاحبها ، لأن راسخة في ذهنه رسوخ السليقة ، وينبغي على المتكلم أن يراعى قواعد صحتها ، لكي يكون كلامه صحيحاً وجمله سليمة ، ويتجلى لنا ذلك في قوله " وذلك أنا لا نعلم شيئاً ببتغيه الناظم بنظمه ، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر " إلى الوجوه التي تراها في قولك : " زيدٌ منطلقٌ " و " زيدٌ ينطلق " و " ينطلق زيدٌ " و " منطلق زيدٌ " و " زيدٌ المنطلق " و " المنطلق زيدٌ " و " زيدٌ هو المنطلق " و " زيدٌ هو منطلق " (١) فهذه جميعها جمل أصولية صحيحة استوفت قواعد الكفاءة الذاتية وجاءت متوافقة مع الصحة القاعدية ، التي وضعها علماء النحو في باب " الخبر " (٢)

ويقدم عبد القاهر الجرجاني نماذج أخرى من الجمل العربية ؛ التي تمثل كفاءة لغوية صحيحة ومن ثم فإنها تعد جملاً أصولية ، تراعى كما أسلفنا الصحة القاعدية ؛ التي وضعها علماء النحو ، ففي باب الشرط والجزاء يقول : " وفي الشرط والجزاء (ينظر الباحث إلى) الوجوه التي تراها في قولك : " إن تخرجُ أخرج " و " إن خرجت خرجت " و " إن تخرج فأنا خارج " و " أنا خارج إن خرجت " و " أنا إن خرجت خارج " .

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : " جاعني زيد مسرعاً " و " جاعني يسرع " و " جاعني وهو مسرع " و " هو يسرع " و " جاعني وقد أسرع " فيعرف لكل من ذلك موضعه ، يجي به حيث ينبغي له .

(١) دلائل الإعجاز ٨١ .

(٢) يؤكد تشومسكي ، أن النظرية اللغوية ، يجب أن تحلل قدرة المتكلم على أن ينتج الجمل التي لم يسمعها من قبل ، وعلى أن يفهمها ، فيقوم عمل عالم اللغة ، على صياغة القواعد التي بغورها إنتاج مادة البحث ، أي القواعد القائمة ضمن مقدرة متكلم اللغة على إنتاج الجمل وتفهمها .

وتكون الجمل أصولية ، عندما يأتي في تركيبها تركيباً سليماً جيداً ، وتكون هذه الجمل ، مركبة وفق قواعد ضمنية ، تقود عملية التكلم ؛ وتطبقها المتكلم بصورة لا شعورية ، ولكن تكون الجملة أصولية . يجب ألا تتحرف بالنسبة لأية قاعدة من القواعد ؛ التي تعين توافق العناصر اللغوية ، في مستويات اللغة الثلاث : المستوى الصوتي والتركيبي والدلالي . انظر : مباحث في النظرية الأسنوية وتعليم اللغة ١١٠

وينظر في الحروف التي تشترك ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه ، نحو أن يجيء بـ " ما " في نفي الحال " ويد " لا " إذا أراد نفي الاستقبال ، و" إن " فيما يترجح بين أن يكون ، وأن لا يكون ، و" إذا " فيما علم أنه كائن [وينظر في الجمل التي تُسرد ، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف ما حقه الوصل موضع " الواو " من موضع " القاء " وموضع " الفاء " من موضع " ثم " وموضع " أو " من موضع " أم " وموضع " لكن " من موضع " بل " ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار ، فيصيب بكل من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغى له^(١) ثم يؤكد عبد القاهر : ضرورة توفر الصحة القاعدية ، إلى جانب توفر صحة الكفاءة الذاتية ، التي لا تكون الجمل أصولية إلا بها بقوله : " هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو ، وقد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه أو صومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغى له . " (٢)

وفي مقابل تلك النماذج ؛ التي تمثل الكفاءة اللغوية الصحيحة ، وتعد من ثم جملاً أصولية ، يقدم لنا عبد الجرجاني ، مجموعة من الأشعار ، التي خرقت في نظمها قواعد الأصولية ، ومن ثم فإنها ليست أصولية . لأنها خرقت قواعد التصنيف الجزئي ، كما يطلق عليها في النظرية التوليدية التحويلية ، ينكر ذلك عبد القاهر قائلاً : " فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وبلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجنته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه (٣) ويقدم الجرجاني مجموعة من أشعار الفرزدق والمنتبي وأبي تمام ، يؤكد من خلالها فساد نظمها لكونها خرقت في نظمها على معاني

(١) دلائل الإعجاز ٨١ - ٨٢

(٢) دلائل الإعجاز ٨٢ - ٨٣

(٣) دلائل الإعجاز ٨٣

النحو وأحكامه التي ينبغي التزامها . حيث يقول في قول الفرزدق : (الطويل) (١)

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُكًا أبو أمه حيُّ أبوه يقاربسه

وقول المتنبي : (الكامل) (٢)

ولذا اسمُ أَعْمَلِيَةِ الْعُيُونِ جَفُونُهَا من أنها عملُ السيفِ عواملُ

وقوله : (الكامل) (٣)

الطَّيِّبُ أَنْتَ إِذَا أَصَابَكَ طَيِّبُهُ والماءُ أَنْتَ إِذَا اغْتَسَلْتَ الْغَاسِلُ

وقوله : (الطويل) (٤)

وَقَارَى كَمَا كَالرَّبِيعِ أَشْجَاءُ طَاسِمُهُ بَيْنَ تَسْعِدًا وَالدَّمْعِ أَشْفَاءُ سَاجِمُهُ

وقول أبي تمام : (الكامل) (٥)

ثَانِيهِ فِي كِبَرِ السَّمَاءِ وَلَمْ يَكُنْ كَاثِنِينَ ثَانٍ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ

(١) يريد : " وما مثله حي يقاربه إلا مملوك ، أي أم ذلك الملك أبوه ، فعل بهذا على أنه خاله . وينصب " مملوكاً " لأنه استثناء مقدم . ما يجوز للشاعر في الضرورية ٢٥٠

(٢) قدم المنتهى المركب التكميلي : (عمل السيف) : المفعول المطلق على المركب الاسمي : اسم الفاعل (عوامل) الذي يعمل عمل الفعل ، في قوله : (من أنها عمل السيف عوامل) . ولا يجوز هذا التقديم عند النحاة . يقول ابن السراج : " وكذلك اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل حكمه حكم الفعل " يعني بذلك عدم جواز تقديم اسم الفاعل على معموله . الأصول ، لابن السراج ٢٢٨/٢

ويقول أيضاً : " آياه عبد الله زيد ضاربه " ... قبيح ليعد العامل عن الذي عمل فيه ، ولعلامك زيد يأكل أبوه ، لا يجيزها الفراء ، ولا يجيز " أكل " الأصول ٢٤٤/٢

(٣) وأما قوله : (والماء أنت إذا اغتسلت الغاسل) فإنه يريد أن يقول :

والماء الغاسل أنت ، إذا اغتسلت فيه ، فأخر الصفة على الموصوف ، ولصعل يبتها بالضمير المنفصل " أنت " يقول ابن السراج : " ولا تقدم شيئاً .. مما يتصل بالصفة على الموصوف الأصول ٢٢٥/٢

(٤) وأما قول المتنبي : (وفلازكما كالربيع .. بأن تسعدا) فإنه يريد أن يقول : (وفلازكما بيان تسعدا كالربيع .) حيث قدم جملة الصفة على الموصوف ويمتنع ذلك عند النحاة انظر الأصول ٢٢٥/٢

(٥) قدم أبو تمام المضاف إليه على المضاف في قوله : (كاثنين ثانٍ إذ هما في الغار) وكان حقه أن يقول : كاثني اثنين إذ هما في الغار . يقول ابن السراج : " ولا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به " الأصول ٢٢٦ / ٢

وقوله : (البسيط)

يَدِي لِمَنْ شَاءَ رَهْنٌ لَمْ يَنْقُ جُرْعًا مِنْ رَاحَتَيْكَ دَرِي مَا الصَّابِ وَالْعَسَلُ

وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم ، وهابوه من جهة سوء التأليف ، أن الفساد والخلل كان من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه في هذا الشأن على غير الصواب ، وضع من تقليم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك مما ليس له أن يضعه ، وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم .^(١)

ثم يلخص الأمر كله بقوله : " وإذا ثبت أن سبب فساد النظم واختلاله ، أن لا يُعمل بقوانين هذا الشأن ، ثبت أن سبب صحته أن يعمل عليها " ^(٢) وينبغي على الباحث أن يعول على قواعد الصحة ، سواء في الكفاة الذاتية ، أم في الجمل الأصولية أم في الصحة القاعدية ، حيث يقول : " ثم إذا ثبت أن مستتبط صحته وفساده من هذا العلم ، ثبت أن الحكم كذلك في مزيته والقضية التي تعرض فيه ، وإذا ثبت جميع ذلك، ثبت أن ليس هو شيئاً غير توخى معانى هذا العمل وأحكامه فيما بين الكلم .^(٣)

ويقدم الجرجاني مجموعة من الأبيات الشعرية ، يؤكد فيها توفر عناصر الكفاة الذاتية التي تمكن صاحبها من أن ينشئ جملاً أصولية ، تراعى في ذات الوقت الصحة القاعدية ، وذلك في تعليقه على قول البيهقي :

بَلَوْنَا ضَمْرَانِبَ مَنْ قَدْ نَرَى	فَمَا إِنَّ رَأَيْنَا لِقْتَحَ ضَمْرِيَا
هُوَ الْمَرْءُ أَبَدَتْ لَهُ الْحَدِيثَا	تُ عَزْمًا وَشِيكَا وَرَأْيَا صَلْبِيَا
تَنْقَلُ فِي خَلْقِي سَسْوِد	سَمَاحًا مُرَجِي وَيَا سَا مَهْيَبَا
فَكَالسَيْفِ إِنَّ جَنَّتْ صَارِحَا	وَكَالْبَهْرُ إِنَّ جَنَّتْ مَسْتَيْبَا

(١) دلائل الإعجاز ٨٤

(٢) دلائل الإعجاز ٨٤

(٣) دلائل الإعجاز ٨٤

نجده يعلق على هذه الأبيات بقوله : " فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدم وأخرٌ
وعرف ونكر ، وحذف وأضمر وأعاد وكرر وتوخى على الجملة وجهاً من الوجوه التي
تقتضيها علم النحو " (١)

لقد أجاد عبد القاهر أيما إجادة ، عندما جعل النظم ، وهو ما يطلق عليه : البنية
العميقة في النظرية التوليدية التحويلية ، جعله يقتضى في نظمه آثار المعانى ، وترتبها على
حسب ترتب المعانى في النفس ... ولذلك كان عندهم نظيراً للنسيج والتأليف والصياغة
والبناء والوشى والتحبير وما أشبه ذلك ، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض ، حتى
يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضى كونه هناك ، وحتى لو وضع في مكان غيره لم
يصلح (٢)

ويعمد عبد القاهر إلى توضيح مفهوم النظم الحقيقي بقوله : " أنه لو كان القصد
بالنظم إلى اللفظ نفسه ، لكون الغرض ترتيب المعانى في النفس ، ثم النطق
بالألفاظ على حذوها ، لكان ينبغي أن لا يختلف حال اثنين في العلم بحسن النظم أو غير
الحسن فيه ، لأنهما يحسان بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً ، ولا يعرف أحدهما
في ذلك شيئاً يجله الآخر ، " (٣) فهو إن كان يبين أن التركيز الحقيقي ، ينبغي أن يتمثل
في الوصول إلى البنية العميقة ، وأن يراعى المتكلم قواعد صحتها ، المتمثلة في القدرة
الكامنة في أذهان أصحابها ، إلا أنه يؤكد أهمية قدرة المتكلم على صياغة البنية السطحية ،
وفقاً لقواعد الكفاءة في البنية العميقة ، فهو إذن يولى اهتماماً جلياً بما نطلق عليه في
النظرية التوليدية التحويلية بالحس اللغوي ، الذي يعد الوجه الأول للتفسير الدلالي من
حيث اتصاله بجوهر التركيب ، والإمكانات التفسيرية المتصلة بالصورة التجريدية . يذكر ذلك
عبد القاهر قائلاً : " وأوضح من هذا كله ، وهو أن هذا النظم الذي يتواضعه البلاغ ،
وتفاضل مراتب البلاغة من أجله ، صنعة يستعان عليها بالفكرة لا محالة ، وإذا كانت مما

(١) دلائل الإعجاز ٨٥

(٢) دلائل الإعجاز ٤٩

(٣) دلائل الإعجاز ٥١

يستعان عليها بالفكرة ويستخرج بالروية ، فينبغي أن ينظر في الفكر بماذا تلبس ؟
أبالمعنى أم بالألفاظ ؟ فتى شئ وجدت الذي تلبس به فكر من بين المعانى والألفاظ ، فهو
الذي تحدث فيه صنعتك ، ويقع فيه صباغتك ونظمتك وتصويرك . (١)

لقد حسم عبد القاهر ، قضية ربط النحو بالدلالة ، وبين أهمية هذا الربط ، وضرورة
اعتماد المكون التركيبي على المكون الدلالي ، تلك العلاقة التي تأخرت النظرية التولييدية
التحويلية في إدارتها ، ومعرفة أهميتها . إلى ظهور كتاب تشومسكى الثانى * مظاهر
النظرية النحوية * والذي ظهر بعد كتابه الأول بعشر سنوات . حيث أدرك تشومسكى
ضرورة إدخال المكون الدلالي ، باعتباره مكوناً تفسيرياً ، من أجل إلقاء الضوء على
المكونات التركيبية : التي يحدث فيها خرق في قواعد تصنيفها الجزئى ، بخروجها عن
قواعدها المألوفة ، وصورها البنائية المألوفة . من أمثلة التركيب المجازية على شتى أنواعها ،
والتركيب الملبسة التي تحتل أكثر من مدلول واحد ، فى بنيتها السطحية . لقد حسم عبد
القاهر هذه المسألة ، بضرورة الربط بين النحو والدلالة حيث نجده يثير تساؤلاً يقول فيه :
"فإن قيل : النظم ، موجود فى الألفاظ ، على كل حال ، ولا سبيل إلى أن يعقل الترتيب الذى
تدعه فى المعانى ، ما لم تنظم الألفاظ ، ولم ترتبها على الوجه الخاص " (٢) ويقدم عبد
القاهر رأى القائلين بأهمية التركيب بون الدلالة ، كما يقدم رأى القائلين بأهمية الدلالة بون
التركيب " قيل إن هذا هو الذى يعيد هذه الشبهة جذعاً أبدأً (جديداً) والذى يطها ، أن
تنظر : أنتصور أن تكون معتبراً مفكراً فى حال اللفظ حتى تضعه بجنبه أو قبله . وأن تقول
هذه اللفظة إنما صلحت لكونها على صفة كذا . أم لا يعقل أن تقول : " صلحت ههنا لأن
معناها كذا ولدالاتها على كذا ، ولأن معنى الكلام والفرض فيه يوجب كذا ، ولأن معنى ما
قبلها يقتضى معناها ؟ " (٣)

وهو يطلق على الرايين ، مؤكداً ضرورة الاهتمام بالأميرين معاً قائلاً : " فإن تصورت

(١) دلائل الإجازة ٥١

(٢) دلائل الإجازة ٥١

(٣) دلائل الإجازة ٥٢

الأول ، فقل ما شئت ، واعلم أن كل ما ذكرناه باطل ، وإن لم نتصور إلا الثاني ، فلا
تخدعن نفسك بالأضاليل ، ودع النظر إلى ظواهر الأمور ، واعلم أن ما ترى أنه لا بد منه من
ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ، ليس هو الذي طلبته بالفكر ، ولكنه شئ يقع
بسبب الأول ضرورة . من حيث إن الألفاظ أوعية للمعاني . فإنها لا محالة تتبع المعاني في
مواقعها ، فإذا وجب المعنى أن يكون أولاً في النفس ، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله
أولاً في النطق ، فأما أن نتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب ،
وإن يكون الفكر في النظم الذي يتواضعه البلاغاء فكراً في نظم الألفاظ ، وأن تحتاج بعد
ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها فيأطل من الظن ، وهم
يتخيل إلى من لا يوفى النظر حقه ، وكيف تكون مفكراً في نظم الألفاظ ، وأنت لا تعقل لها
أوصافاً وأحوالاً ، إذا عرفت عرفتها عرفتها أن حقها أن تنظم على وجه كذا (١)

ثم يخلص عبد القاهر من ذلك بنتيجة مفادها " أنه لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً
من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبياً ونظماً ، وأنت
تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك ، فإذا تم لك ذلك ، أتبعتها الألفاظ ، وقفوت
بها آثارها ، وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك ، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً
في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني ، وتابعة لها ، ولاحقة بها ،
وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق . (٢)

ونستطيع أن نقرر بأن عبد القاهر ، قد أولى الجانب الدلالي الأهمية ، التي أولاهما
لتركيب النحوي ، وأن كليهما في الميزان راجحان ، ولا ينبغي أن ننسب الواحد منهما
فضلاً أو تعيزاً على الآخر ، فهما يتضاهران من أجل الوصول إلى النظم البليغ !

ومن ثم ، فإن إدراك عبد القاهر لأهمية الجانب الدلالي ، لم يكن إدراكاً بأهميته
التفسيرية باعتباره مكوناً تفسيرياً فحسب ، كما يذكر ذلك تشومسكي ، بل إدراك بأهميته

(١) دلائل الإعجاز ٥٢ - ٥٣

(٢) دلائل الإعجاز ٥٣ - ٥٤

باعتباره نداءً مماثلاً للتركيب النحوي . * واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلق بعضها ببعض ، وبينى بعضها على بعض ، وتجعل هذا السبب من تلك . (١)

ولعل إدراك عبد القاهر بأهمية المكون الدلالي ، جعله يأتي به على وجه من التفصيل ، مبيناً أنواعه المختلفة التي يكون عليها في التركيب العربي . حيث يقول : فالاسم يتعلق بالاسم ، بأن يكون خبراً عنه ، أو حالاً منه ، أو تابعاً له صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفاً بحرف ، أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، ويكون الثاني في حكم الفاعل له ، أو المفعول ، وذلك في اسم الفاعل كقولنا : * زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً ، وكقوله تعالى : ﴿ أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الطَّاغُوتِ أَهْلِهَا ﴾ (النساء ٧٥/٥) واسم المفعول كقولنا : زيدٌ مضروبٌ ظمأته * وكقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لِهَ النَّاسِ ﴾ (هود ١٢ / ١٠٥) والصفة المشبهة كقولنا : * زيدٌ حسنٌ وجهه ، وكريمٌ أصله ، وشديدٌ ساعده * والمصدر : كقولنا : * عجبت من ضرب زيد عمراً * وكقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْغَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾ (البلد ٢٠ / ١٤ - ١٥) ويأتى يكون تمييزاً قد جُلِّه منتصباً في تمام الاسم ، ومعنى تمام الاسم أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة وذلك بأن يكون فيه نون تثنية ، كقولنا : * قفيزان برأ ، أو نون جمع كقولنا : * عشرون درهماً * أو تنوين كقولنا : * راقودٌ خلأ * و * مافى السماء قدر راحة سحاباً * أو تقدير تنوين كقولنا : * خمسة عشر رجلاً * أو يكون قد أضيف إلى شيء فلا يمكن إضافته مرة أخرى ، كقولنا : * لى ملؤه عسلاً ، وكقوله تعالى : ﴿ مِلَّةُ الْأَرْضِ نَهَبًا ﴾ (آل عمران ٩١/٤) (٢)

(١) دلائل الإيجاز ٥٥

ولعل عبد القاهر وهو يركز على أهمية الجانب الدلالي ، إنما يتفق مع طماء هذا الاتجاه : الذي يطلق عليه : الدلالة التوليدية generative semantics ، هؤلاء الذين يمثلون التحدي الحقيقي للنظرية الأصلية عند تشومسكي ، أو لغة قريب من وجهة نظرهم ، التي ترى أن القدرة التوليدية generative capacity للقواعد النحوية ، تتمثل في القواعد الدلالية ، وأن تحديد المعنى ومعرفته ، شرط في معرفة العلاقة المسلم بها بين القواعد التحويلية والتركيب العميق . وهم إذ يفعلون ذلك إنما يتفخرون من المادة بليلاً يهتدون به في معرفة الصلوات النحوية . انظر : نظرية تشومسكي اللغوية ١٧٩ - ١٨٨

(٢) دلائل الإيجاز ٤ - ٥

أما تعلق الاسم بالفعل ، فيأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً ، فيكون مصدرأ قد انتصب به كقولك : " ضربت ضرباً " ويقال له : " المفعول المطلق " أو مفعولاً به كقولك : " ضربت زيدا " أو ظرفاً مفعولاً فيه ، زماناً أو مكاناً ، كقولك : " خرجت يوم الجمعة ووقفت أمامك " أو مفعولاً معه ، كقولنا : " جاء البرد والطيا لسة " ولو تركت الناقه وفصيلتها لرضعها " أو مفعولاً له كقولنا : " جنتك إكراماً لك ، وفعلت ذلك إرادة الخير بك وكقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ﴾ (النساء ١١٤/٥) ويأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبره كان " وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام . مثل : " طاب زيدٌ نفساً " وحسن وجهاً " وكرم أصلاً " ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك : " جاعني القوم إلا زيدا " لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام .^(١)

وأما ما تعلق الحرف بهما ، فعلى ثلاثة أضرب :

أحدهما : أن يتوسط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تُعدى الأفعال إلى ما لا يتعدى إليه بنفسها من الأسماء ، مثل أنك تقول : " مررت " فلا يصل إلى نحو : " زيد " وعمرو " فإذا قلت : " مررت بزيد " أو على زيدٍ " وجدبه قد وصل " بالباء " أو " على " وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى : " مع " في قولنا : لو تركت الناقه وقصيلتها لرضعها " بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه ، إلا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئاً ؛ ولكن تعين الفعل على عمله النصب . وكذلك حكم " إلا " في الاستثناء فإنها عندهم بمنزلة هذه " الواو " الكائنة بمعنى " مع " في التوسط ، وعمل النصب في المستثنى للفعل ولكن بوسطاتها وعمون منها .

والضرب الثاني : من تعلق الحرف بما يتعلق به " العطف " وهو أن يدخل الثاني في عمل الأول كقولنا : " جاعني زيد وعمرو " و" رأيت زيدا وعمراً " و" مررت بزيد وعمرو " .

والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة ، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناولها بالتغيير ، ويعد أن يسند

(١) دلائل الإعجاز ٥ - ٦

إلى شيء (١)

معنى ذلك : أنك إذا قلت : ماخرج زيدٌ * و * مازيدٌ خارج * لم يكن النفي الواقع بها متناولاً للخروج على الإطلاق ، بل الخروج واقعاً من * زيد * ومسنداً إليه . ولا يَفْرُبُك قولنا في نحو : * لا رجل في الدار * إنها لنفي الجنس ، فإن المعنى في ذلك أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس ولو كان يتصور تعلق النفي بالاسم المفرد ، وكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من أن التقدير فيها * لا إله لنا أو في الوجود ، إلا الله * فضلاً عن القول ، وتقديرها لما يحتاج إليه ، وكذلك الحكم أبداً (٢)

وإذا قلت : * هل خرج زيدٌ ؟ * لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقاً ، ولكن عنه واقعاً من : * زيد * وإذا قلت : * إن يأتى زيدٌ أكرمه * لم تكن جعلت الإتيان شرطاً ، بل الإتيان من * زيد * وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزءاً للإتيان ، بل الإتيان واقعاً منك ، كيف ؟ وذلك يؤدي إلى أشنع ما يكون من المحال، وهو أن يكون ها هنا إتيان من غير أتٍ ، وإكرام من غير مكرم ، ثم يكون هذا شرطاً وذلك جزءاً (٣)

ليس من شك ، في أن عهد القاهر وهو يستعرض لنا على هذا النحو من التفصيل الشافي الوافي لنماذج التطبيق وأمثله في العربية ، إنما يدل على اقتدار هذا الرجل العالم الممكن ، الذي أدرك بفضولته وذكائه العلاقة الوثيقة بين المكون الدلالي والبنية العميقة في التراكيب النحوية وأن ما قدمه من أمثلة ونماذج للتعليل بين الاسم والاسم . ما كان يمكن الوقوف البتة فيها على دلالاتها الحقيقية ، إلا من خلال الوقوف على البنية العميقة الحقيقية للتراكيب المذكورة .

وما كان يمكن استقامة تلك التراكيب وصحتها في بنيتها السطحية ، إلا من خلال التناول الدلالي الصحيح .

(١) دلائل الإعجاز ٦

(٢) دلائل الإعجاز ٧

(٣) دلائل الإعجاز ٧

وينفس درجة تمكنه وإحاطته في إلقاء الضوء على الأبنية السطحية التي حصرها من صور تعلق الاسم بالاسم ، يقدم لنا - أيضاً - حصراً كاملاً لصور تعلق الاسم بالفعل ، مبيناً أن تفسير النماذج التي ذكرها في بنيتها السطحية ، لا يتم بحال من الأحوال ، إلا من خلال الرجوع إلى المكون الدلالي ، الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالبنية العميقة للتركيب .

كما يقدم - كذلك - تفسيرات جديدة بالاعتبار ، ويقف المرء أمامها مبهوراً ، عندما يلجأ إلى المكون الدلالي ، لكي يقدم لنا تفسيراً للأبنية السطحية من الأمثلة والنماذج التي ذكرها ، وأن هذا المكون يلجأ إلى البنية العميقة من أجل الوقوف على حقيقة تعلق الحرف بكل من الاسم والفعل وما هو التفسير الدلالي الصحيح لمثل هذا التعلق .

إن نظرة فاحصة مدققة إلى الأمثلة والنماذج السابقة من التعليق على اختلاف صورها لتدل دلالة قاطعة ، على إدراك عبد القاهر ، لأهمية المكون الدلالي ، وما يقدمه من تأويلات وتفسيرات وتوضيحات على التركيب ، وأنه شديد الصلة بالبنية العميقة ، التي تعده بالتأويلات الدلالية .. هذه الخطوة الفذة ، التي لم يدرك تشومسكي حقيقتها إلا بعد سنوات من ظهور كتابه الأول .. كما أنه لم يدرك مدى فاعلية المكون الدلالي ، وقدرته على التعامل مع نماذج من البنية السطحية ، إلا بعد عشر سنوات أخرى ، بعد ظهور كتابه : *خواطر حول اللغة Reflection on language* والذي كان بداية لتحلل تشومسكي من الاعتماد على التراكيب العميقة ، حيث لم تعد المكونات الدلالية مقتصرة في عملها على التركيب العميق وحده ، بل أصبحت تتعامل - أيضاً- مع بعض التراكيب السطحية .^١ إن اتساع آفاق فكرة التركيب السطحي مناسب يكفي لإدراك دلالة الجمل ومعانيها عن طريق تطبيق القواعد المفسرة ، ومن أبرز هذه التراكيب التي استوجب هذا التعديل الجديد ، التراكيب المتعلقة بمسائل الابتداء *Focus* والكمي *quantificateie* والنفي وبعض الظروف *even, only* وبعض الأفعال المساعدة^(١)

ونستطيع أن نؤكد أن الإضافات والتعديلات التي قام بها تشومسكي ، وما يزال وكذلك

(١) مباحث في النظرية الاسمية ١١٨

ما يقوم بها زملاؤه وتلاميذته هذه الإضافات وتلك التعديلات ، إنما جاءت لتعالج القصور الناتج عن عدم إدراج المكون الدلالي في أول الأمر ! ولا غرابة أن يقول تشومسكى : " هناك شعور عام بأن الدلالة هي ذلك الجانب العميق أو الهام من اللغة ، وأن دراسة هذا الجانب الدلالي بما له من صلة في فهم الدلالات العميقة من اللغة وإدراكها ، هو الذي يضيف على الدراسة اللغوية هذا الطابع المتميز والمميز . (١)

أما القواعد التحويلية ، ونورها الهام في إلقاء الضوء على الأبينة السطحية للتراكيب النحوية المنطوقة ، تلك القواعد الفاعلة ؛ والتي تستعين في عملية التحويل للأبينة العميقة ، بالمكونات التركيبية والدلالية والفونولوجية ، لم تكن هذه القواعد بعيدة عن إدراك عبد القاهر حيث عرضها في كتابه القيم : دلائل الإعجاز " وبين نورها الفعال ، في إلقاء الضوء على التراكيب النحوية . فلقد عرض باقتدار لقواعد التقديم ، ذاكراً أن ذلك : " باب كثير الفوائد ، جم المحاسن واسع التصرف ، بعيد الغاية " وبيّن أن التقديم يأتي على وجهين :

الأول : تقديم يقال على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقرته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه : وفي الجنس الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ ، وإذا قدمت على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمت على الفاعل ، كقولك : " منطلق زيد " و : ضرب عمراً زيداً " ومعلوم أن " منطلق " و «عمراً» ، لم يخرجا بالتقديم ، عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ، ومرفوعاً بذلك ، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله ، كما يكون إذا أخرت .

الثاني : وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم ، وتجعل له باباً غير يابه ، وإعراباً غير إعرابه . (٢)

(١) نظرية تشومسكى اللغوية - ٢٠٠

(٢) دلائل الإعجاز ١٠٦ وما بعدها .

كما قدم ابن السراج حصراً للمواضع التي لا يجوز فيها التقديم وجعلها في ثلاثة عشر موضعاً وهي :

١ - تقديم الصلة على الموصول لأنها كبعضه

٢ - الصفة والبدل والعطف : " ولا يجوز أن يقدم ما بعد حرف العطف عليه ، وكذلك ما اتصل به ، والذين أجازوا من ذلك شيئاً ، أجازوه في الشعر ، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولاً نزل الكلام عن جهته ، فقدموا حرف النسق

مع المنسوق به على ما نسق عليه وقالوا : إذا لم يكن شيء يرفع لم يجوز تقديم الواو والبيت الذي أنشدوه للأحوس :

(الواو)

كما يعرض لقواعد الحذف ، ويذكر أنها تكون إجبارية ، وتكون اختيارية ، فإنك ترى

ألا يأنظلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فإنما جاز عندهم . لأن الراءع في مذهبهٴم ، عليه ٴ وقد تقدم . ولا يجيزون للشاعر إذا اضطر أن يقول : إن زيداً عمراً قائمان ٴ

٢- المضاف إليه : ٴ ولا يجوز أن تقدم على المضاف ، ولا ما اتصل به . ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به . فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه . إذا قلت : هذا يوم تصرب زيداً . ولم يجز أن تقول : هذا زيداً يوم تصرب ٴ ولا هذا زيداً تصرب ٴ أما قول الشاعر : (السرير)

له در اليرم من لامها

وقوله : (الواقف)

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودى يقارب أن يزيل

ٴ فرجعوا أن هذا لما اضطر فصل بالطرف : لأن الظروف تقع مواقع لا تكون فيها غيرها ٴ

ويعلق الطليل على ذلك بقوله : أى بكف يهودى . قال الله تعالى : ﴿ زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ (الأنعام ١٣٧ / ٦) فرق بين المضاف والمضاف إليه . قال أبو الريح : (البسيط)

كأن أصوات من إيفالهن بنا لوأخر الميس أصوات القراويج

لراء : كأن أصوات لوأخر ليس .

وقال آخر : (الطويل)

وقد زعوا ننى جوزعت عليهما وهل جزع أن قلت : وإيهامهما

عما آخرها في العرب من لا أخاه إذا خاف يوماً نبوة قباهما

يعنى : آخرها من لا أخاه . تفصل بين المضاف والمضاف إليه .

٤ - الفاعل . ٥ - الأفعال التى لا تتصرف .

٦ - ما أصل من الصفات تشبهاً بأسماء الفاعلين وحمل على الفعل . ٧ - التمييز .

٨ - العوامل فى الأسماء والحروف التى تتخل على الأفعال .

الأول من ذلك : ما يتخل على الأسماء ، ويصل فيها . فمن ذلك حروف الجر . . ولا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه ، ولا

يجوز أن يفرق بينها . وبين ما عملت فيه . ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشواً إلا ما جاء فى ضرورة الشعر . . .

وأما الحروف التى تتخل على الأفعال ، فلا يتقدم فيها الأسماء . وهى على ضربين : حروف عوامل وحروف غير

عوامل ٴ

٩ - الحروف التى تكون صدر الكلام .

١٠ - التقريب بين العامل والمعمول ليه بما ليس العامل فيه سبب وهو غريب منه .

١١ - تقديم الضمير على الظاهر فى اللفظ والمعنى .

١٢ - التكليم إذا أتى على السامع أنه مقدم . ١٣ - إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلاً

وقد تورد بين السراج هذه المسائل على نحو تفصيلي . وقد بين بوضوح ما يمكن أن يطرأ على كل مسألة منها من تحولات

وتضخيمات . مع عرض لوجهات نظر العلماء والفتاوى انظر الأصول فى النحو ٢ / ٢٢ - ٢٥٤ / ٢

وانظر : الجعل فى النحو ، المنسوب للطليل بن أحمد ٢٨ وانظر كتب الضرورة الشعرية

به ترك الذكر ، أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجندك تنطق ما تكون
إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبَيَّنْ ، ويذكر الحذف الإيجازي بقوله ومما يُعلم
أن ليس فيه لغير الحذف وجه ، قول طرفة : (الطويل)

إذا شئتُ عَنَّقْتُ بأجزاءٍ بيثيةٍ أو الزُّدِقِ من تَكْثِثٍ أو بِيَلْمَسَا
مُطَوِّقَةٌ وَرَقَاءٌ تُسْجَعُ كَمَا دَنَا الصَيْفُ وَانْجَابَ الرَّبِيعُ فَانْجَمَا
وقول البحتری : (الطويل)

إذا شاءَ غَوَى صِرْمَةً أو غدا على عَقَائِلِ سِرْبٍ أو تَقَصَّى رَبْرِبِيسَا
وقوله : (الكامل)

لو شِئْتَ عُدْتَ بِلَادَ نَجْدٍ عَوْدَةً فَحَلَلْتَ بِسَبِينِ عَقِيقَةٍ وَزَرْدَةٍ

معلوم أنك لو قلت : " وإن شئتُ أن لا تُرقل لم تُرقل " أو قلت : " لو شئتُ أن تعود
بلاد نجد عوداً عدتها " أذهبت الماء والرواق ، وخرجت إلى كلام غث والفظ رث^(١)

وهو يذكر - أيضاً - أهمية الزيادة ، فيقول : " وإذا عرفت هذا ، فإن هذا المعنى
يعينه قد أوجب في بيت ذي الرمة أن يضع اللفظ على عكس ما وضعه البحتری ، فيعمل
الأول من الفعلين ، وذلك قوله : (الواهر)

وَلَمْ أَمْدَحْ لأَرْضِيَةَ بِشِعْرِي لَنَيْمًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَا لَا

أعمل " لم أمدح " الذي هو الأول ، في صريح لفظ : " اللئيم " و " أرضى " الذي هو
الثاني في ضميره وذلك لأن إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحاً والمجئ به مكشوفاً ظاهراً :
هو الواجب من حيث كان أصل الغرض ، وكان الإرضاء ، تعليلاً له " ثم يقول موضحاً : ولو
أنه قال : " ولم أمدح لأرضى " بشعري لئيماً لكان يكون أبهم الأمر فيما هو الأصل وأبانه
فيما ليس بالأصل " (٢)

(١) دلائل الإعجاز ١٤٦ وما بعدها

(٢) دلائل الإعجاز ١٧٠

ويوضح عبد القاهر - أيضاً - أهمية الزيادة بصورة أوضح فيقول " ولهذا الذي ذكرنا من أن للتصريح عملاً ، لا يكون مثل ذلك العمل للكناية ، كان لإعادة اللفظ في مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَالْحَقُّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ (الإسراء ١٧ / ١٠٥) وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (الإخلاص ١١٢ / ١-٢) من الحسن والبهجة ، ومن الفخامة والنيل . مالا يخفى موضعه على بصير . وكان لو ترك فيه الإظهار إلى الإضمار فقليل : " وبالحق أنزلناه وبه نزل " و " قل هو الله أحد هو الصمد " لعدمت الذي أنت واجده الآن " (١)

وإذا كان عبد القاهر الجرجاني ، هو الفارس المجلي - حقا - في ميدان النحو التحويلي ، على النحو الذي أكدناه ، من إدراكه للعديد من الأسس والمنطقات ، التي اعتمدها النظرية التوليدية التحويلية سواء عند تشومسكي رائدها وصاحبها أم عند تلامذته وزملائه .

فإن سيبويه ، العالم النحوي الجليل ، صاحب أول عمل نحوي متكامل يصل إلينا ، وبالرغم من كونه يمثل مرحلة النشأة والتكوين لهذا العلم العربي ، وأن النشأة من شأنها أن يعنورها شيء من القصور ، أو عدم الوضوح ، فإن الذي لا شك فيه أن كتاب " سيبويه " قد جاءنا في صورة مثلى ، وعلى درجة عليا من درجات الرقي العلمي ، ولا ينبغي أن نصدر أحكاماً مجحفة ، تصم هذا العمل الجليل بالصعوبة أو بعدم المنهجية والاتساق ! متعللين بأنه يمثل البداية التي من شأنها أن تنبئ على نحو من عدم الوضوح والاكتمال . (٢)

إن إعادة قراءة الكتاب ، في ضوء مناهج البحث اللغوي الحديث ، أمر ضروري ، بل واجب علمي ، تتطلبه ضرورات التقديم لهذا التراث العربي الذاخر .

ينبغي إذن على علمائنا وباحثينا ، أن يتوقفوا ملياً أمام هذا الصنيع ، وأن

(١) دلائل الإعجاز ١٧٠

(٢) لا يتكر فضل هذا الكتاب وأثره . إلا جاد . فقد نال الكتاب إعجاب القدماء والحديثين من العلماء اللغويين والنحاة . ولا

يتسع المجال لنكر أقوال العلماء وتقريظهم وثنائهم على الكتاب وصاحبه . فقد ضمنه سيبويه مستويات الدراسة اللغوية من أسوات وأبنية وتراكيب . على نحو من الإتقان والإحكام

يستخلصوا من تقسيماته ومصطلحاته ، مقاصدها الأساسية ومعانيها الجوهرية التي تشير إليها ، وكيف أنها لا تختلف في كثير من مقاصدها عن سواها من التصنيفات والتقسيمات التي تقدمها المناهج اللغوية الحديثة .

فإن موازنة فاحصة مدققة بين ما ذكره سيويوه عن استقامة الكلام واستحاله في باب عقده لذلك سماه . " باب الاستقامة من الكلام والإحاطة " (١) الذي يقسمه إلى خمسة أقسام قائلاً : " فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب (٢) ثم يمثل لهذه الأقسام الخمسة بقوله :

- ١ - فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسأيتك غدا .
- ٢ - وأما المحال ، فإن تنقض أول كلامك بآخره ، فنقول : أتيتك غداً ، وسأيتك أمس .
- ٣ - وأما المستقيم الكذب ، فقولك : حملتُ الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه .
- ٤ - وأما المستقيم القبيح : فإن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكى زيداً يأتيتك ، وأشباه هذا .
- ٥ - وأما المحال الكذب ، فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس (٣)

لقد جعل سيويوه الكلام المستقيم ثلاثة أقسام وهي :

- ١ - المستقيم الحسن .
- ٢ - المستقيم الكذب .
- ٣ - المستقيم القبيح .

في حين جعل الكلام المحال في قسمين اثنين وهما :

- ١ - المحال .
- ٢ - المحال الكذب .

فالكلام عنده إذن قسمان اثنان لا ثالث لهما وإن مقارنة فاحصة ، تؤكد لنا بوضوح مدى الصلة بين مصطلحي : الكلام المستقيم ، والكلام المحال عند سيويوه ، وبين

(١) الكتاب ١/ ٢٥

(٢) الكتاب ١/ ٢٥

(٣) الكتاب ١/ ٢٥-٢٦

أصوليته : أو فيما سماه سيبويه : عربياً أو جيداً أو كثيراً أو غيرها من المصطلحات التي يعتمد فيها الباحث أو العالم اللغوي على الحدس اللغوي ، أو التخمين الصحيح لدى تشومسكي أيضاً .

وإن تحليلاً لعناصر الجمل التي أوردها سيبويه ، يؤكد - لنا - أن هذه الجمل يتوافر لها أسباب أصوليتها وغير أصوليتها من جانب ، وأسباب مقبوليتها وعدم مقبوليتها من جانب آخر .

- ففي قوله : " أما المستقيم الحسن فقولك ، أتيتك أمس ، وسأتيتك غداً " (١) فإن الجملتين السابقتين : ١ - أتيتك أمس . ٢ - سأتيتك غداً ، جملتان أصوليتان ، جاعتا متناسبتين ومتوافقتين مع القواعد التركيبية ؛ التي تحكم العلاقة بين الفعل والظرف في اللغة العربية ، حيث جاء الفعل الماضي : " أتى " مع الظرف : " أمس " الدال على الزمن الماضي . في حين جاء الفعل المستقبل : " سأتيتك " مع الظرف : " غداً " الدال على الزمن المستقبل أيضاً ، مراعيًا قواعد التصنيف الجزئي الخاصة بصحة التركيب نحويًا ، والسمات الانتقائية المتعلقة بالدلالة والقونولوجية .

- وفي قوله : " وأما المعال ، فإن تنقض أول كلامك بأخره ، فتقول : أتيتك غداً ، وسأتيتك أمس " (٢) فإن الجملتين السابقتين : ١ - أتيتك غداً . ٢ - سأتيتك أمس . جملتان غير أصوليتين ؛ لأنهما تفتقدان عناصر المناسبة والموافقة مع القواعد التركيبية ؛ التي تحكم العلاقة بين الفعل والظرف في اللغة العربية ، فليس ثمة تناسب أو توافق بين الفعل الماضي : " أتى " والظرف الدال على الزمن المستقبل : " غداً " وبين الفعل المستقبل : " سأتيتك " والظرف الدال على الزمن الماضي : " أمس " وذلك لأن صياغة الجملتين السابقتين ، قد خرقت قواعد التصنيف الجزئي ؛ التي تتضمن صحة التركيب النحوي . كما اختلت بالتالي قواعد الإسقاط الدلالية والقونولوجية ؛

(١) الكتاب ١ / ٢٥

(٢) الكتاب ١ / ٢٥

- أما قوله " وأما المستقيم الكذب فقولك . حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه (١) "

-- وقوله " وأما المحال الكذب . فإن تقول . سوف أشرب ماء البحر أمس (٢) " فإن

لجمل الثلاث السابقة ١- حملت الجبل ٢- شربت ماء البحر ٣- سوف أشرب ماء البحر أمس

هذه الجمل جميعها جمل غير مقبولة . غير أن الجملتين الأولىين جملتان تتوافر لهما عناصر الأصولية ، من حيث التماسك والتوافق بين عناصر الجملة فيهما . غير أنهما غير مقبولتين من حيث دلالتهما ! فالجملتان راعتا قواعد التصنيف الجزئي في التركيب النحوي ، في حين نجدهما وقد انتقضتا قواعد الإسقاط الدلالية والسمات الانتقائية .

أما الجملة الثالثة ، فهي جملة غير مقبولة ، وغير أصولية في أن ، لأنها تفتقد إلى عناصر المقبولة والأصولية ، فبالرغم من مراعاتها قواعد التصنيف الجزئي إلا أنها تفتقد لعناصر الكفاءة اللغوية الصحيحة كما أنها تمثل إخلالاً بقواعد الإسقاط الدلالية والسمات الانتقائية .

- أما قوله " وأما المستقيم القبيح ، فإن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك :
قد زيداً رأيت ، وكى زيداً ياتيك ، وأشباه ذلك . " (٣) .

فالجملتان السابقتان : ١- قد زيداً رأيت . ٢- كى زيداً ياتيك . جملتان أصوليتان غير أنهما قبيحتان ، فليس ثمة تناسب أو توافق بين عناصرهما التركيبية في قواعد الكلام العربي النثري ! بيد أن قواعد التركيب في الشعر العربي ، تسمح بذلك على سبيل الضرورة الشعرية ، وقد ذكر ذلك سيبويه في قوله : " وذلك أن من الحروف حروفاً ، لا يذكر بعدها إلا المفعول . ولا يكون الذي يليها غيره ، مظهراً أو مضمراً ، فمما لا يليه المفعول إلا مظهراً : قد وسوف ، ولما ، ونحوهن . فإن اضطر شاعر فقدم الاسم ، وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا بالنصب وذلك نحو . لم زيداً أضربه . { إذا اضطر شاعر فقدم

(١) الكتاب ١/ ٢٦

(٢) الكتاب ١/ ٢٦

(٣) الكتاب ١/ ٢٦

لم يكن إلا النصب في زيد ليس غير ، لو كان في شعر (لأنه يضم الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم كما فعلوا ذلك في مواضع ستراها إن شاء الله ... فإن قلت : هل زيدا رأيت ، وهل زيد ذهب ، ولم يجز إلا في الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب ، كما كنت فاعلاً ذلك بقدر ونحوها ... (١) وكذلك قوله : وأعلم أن حروف الاستفهام كلها يتبع أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم : لو قلت : هل زيد قام ، وأين زيد ضربته ، ولم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته ، إلا الألف ، فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأن الألف ، قد يبدأ بعدها الاسم ، فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم من فعل نحو : ضارب ، جاز في الكلام ؛ ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر ، لو قلت : هل زيد أنا ضاربه ، لكان جيداً في الكلام ، لأن ضارباً اسم وإن كان في معنى الفعل ، ويجوز النصب في الشعر . (٢)

ولعلنا فلنلاحظ مدى اعتماد سيويوه على المكون الدلالي في المصطلح : المستقيم الكذب ، فعدم مقبولية هذا المصطلح راجع إلى الإخلال بقواعد الإسقاط الدلالية والسماوات الانتقائية . ومع ذلك نلاحظ أن سيويوه ، يعتبر الكلام المستقيم الكذب ، كلاماً مستقيماً قبل أن يكون كذباً ، ومن ثم لا يعود وينكر هذا الصنف من الكلام في كتابه ، نستدل من ذلك أن سيويوه قد أقام في مجال تحليل اللغة ، فاصلاً واضحاً بين الدلالة والنحو ، واعتبر - بالتالي - أن الدلالة لا تدخل في تحديد استقامة الكلام ، أي أصولية الجمل . (٣) .

يدلنا ذلك على أن القدرة التوليدية عنده تعتمد على القواعد النحوية والمكونات التركيبية على عكس ما قررناه عند عبد القاهر ، الذي تؤكد تحليلاته السالف ذكرها ، أنه يجعل القدرة التوليدية للقواعد النحوية معتمدة على القواعد الدلالية ، في المقام الأول ، ولعل هذا الاختلاف ، يرجع إلى الاختلاف بين عالمين ، يهتم أحدهما بالصحة النحوية من أجل صحتها فحسب فيما يهتم الثاني بالصحة النحوية من أجل بيان وجوه البلاغة والفصاحة .

(١) الكتاب ١ / ٩٩

(٢) الكتاب ١ / ١٠١

(٣) بحوث السنية عربية ٢٢

لقد استقى سيبويه مادته اللغوية ، التي أسس عليها قواعد الكتاب ، من مصادر متنوعة تشتمل على شواهد القرآن الكريم والشعر العربي والأمثال العربية، إلى جانب سماعه عن أفواه العرب ، الذين يثق في فصاحتهم وبيانهم ، وعدم إنحرافه عن المستوى الصوابي للغة العربية الفصحى ، فقد أخذ مشافهة عن قبائل تميم وقيس وأسد وبعض طيئ وهذيل .

فسيبويه إذن قد اعتمد على النوعين كليهما : اللذين يمثلان مصدراً للعادة اللغوية ، وهما : المادة المدونة المكتوبة ، والمادة المنطوقة المسموعة ، وهو في كليهما ، قد اعتمد على مصادر تمثل -- بحق -- متكلماً مستمعاً جيداً للغة المراد براستها وتحليلها .

لقد اعتمد سيبويه إذن ، شأنه في ذلك ، شأن أستاذه الخليل ومن سبقه من علماء اللغة العرب ونحاتهم على مادة لغوية غزيرة ، تمثل -- بحق -- اللغة العربية الفصحى خير تمثيل ، فقد اعتمد على عينات لغوية عديدة ومنتوعة ، تمتد عبر الزمان والمكان . حيث نجده يستشهد بشعراء من العصر الجاهلي وصدر الإسلام والعصر الأموي ، عبر مساحة زمانية تجاوزت الثلاثة قرون ، كما اعتمد على حوالي مائة وخمسين قبيلة وعشيرة عبر المكان . وهو قد انتقاها من بين سائر قبائل العرب، باعتبارها القبائل البدوية ؛ التي احتفظت بفصاحتها وبيانها ، ولم تصب ألسنتها بلحن أو بإنحراف ، ولم تتأثر لغاتهم بلقوام أخرى من غير العرب.

إننا أمام عالم نحوي ، قد أجاد اختيار مادته اللغوية ، معتمداً فيها على حدس العربي الموثوق به ، وليس يعترض على قولنا هذا معترض ، فيقول بأن سيبويه كان يتخير شاهداً نحويّاً واحداً أو أكثر لشاعر عربي من قصيدة طويلة ، من بين قصائده المتعددة ، أو أنه كان يتخير جملة أو عبارة أو عدداً محدوداً منها ممن يسمعا عن أفواه رواة نون سماعه سائر جملة أو عباراته الأخرى العديدة !

فمن المعلوم أن الباحث اللغوي لا يمكنه بحال من الأحوال أن يعتمد على جميع الشواهد والجمل التي ينتجها أصحاب اللغة المعينة ، فهذه الجمل والشواهد مهما تعددت .

لا تمثل حصراً لهذه اللغة تلك هي وجهة نظر همبولدت ، التي أقرها تشومسكى بقوله :
ليس من الجديد القول أن اللغة مبنية على أساس نظام من القوانين ، تقرر تأويل جمل اللغة
الكثيرة بغير حدود " ويقول أيضاً " إن همبولدت قد عبر عن هذا بشكل واضح قبل ما يزيد
عن القرن في مقدمته لعلم اللغة المشهورة بأن اللغة تستخدم بشكل غير محدود وسائل
محدودة ، وأن قواعد اللغة، يجب أن تصنف العمليات التي تجعل هذا ممكناً " (١)

نستطيع أن نذكر أن سيبويه ، قد اعتمد على منهج شامل في إطار جمعه للمادة
اللغوية، يعتمد فيه على أساس مساطة الحدس اللغوي ، للعربي الفصيح الموثوق بسلامة
لسانه وبيانه .

إن اعتماد سيبويه على سنيقة العربي السليمة ، هو اعتماد على كفاءة هذا العربي
ومقدرته اللغوية الصحيحة ؛ تلك الكفاءة اللغوية ، التي تمثل المعرفة الضمنية لدى المتكلم
بقواعد اللغة ، والتي تتيح له إنتاج الجمل على النحو الذي نجده عند تشومسكى ، وأن
اعتماده على نطق الأعراب البدويون سوامم ، هو اعتماد على أدائهم الكلامي ، واعتداده
بقواعد هذا الكلام المنطوق والأداء الفعلي الصحيح ، يأتي هذا الاعتماد متفقاً مع ما حدده
تشومسكى من قواعد الأداء اللغوي أو الكلام المنطوق ؛ الذي يأتي متفقاً مع قواعد الكفاءة
اللغوية ، أو مختلفاً عنه .

إن اعتماد سيبويه في تصنيفه الكلام ، على أسس نحوية تركيبية ، كما هو الحال عند
تشومسكى واتباعه ، أمر لا يخفى على كل ذي نظر ويصر بأراء سيبويه وأقواله ، حيث إن
الكلام المستقيم في نظره ، هو الكلام المركب أو المبنى ، وفق الأصول اللغوية النحوية ،
والكلام المحال هو الكلام الذي ينحرف عن الأصول من حيث إن تركيبه أو بناءه لا يراعى
القواعد التركيبية النحوية .

(١) مظاهر النظرية النحوية ٢٥

– نظرية العامل بين الخليل وتشومسكي :

حظيت نظرية العامل باهتمام اللغويين المحدثين ، في الربع الأخير من القرن العشرين ، حيث فرضت هذه النظرية نفسها على ساحة الدراسات اللغوية ، بحيث أصبحت النموذج الأمثل ، عند علماء النظرية التوليدية التحويلية ، فقد ألف تشومسكي (N. chomsky) "sky" رائد هذه النظرية ومؤسسها عملياً هامين ، حول نظرية العامل ، مبيناً أهميتها وفعاليتها في تحليل التراكيب النحوية ، وإلقاء الضوء عليها .⁽¹⁾

تنطلق نظرية الربط العاملية عند تشومسكي ، من منطلقين أساسيين ، تتسم بهما عناصر التركيب النحوي ، هذان الأساسان هما :

١ – الأثر : " Trace "

٢ – المضمرة : " Pronominal " (في حالة كونه مستتراً وليس له تمثيل صوتي)

أولاً : الأثر : " Trace "

يأتي في صورة مركباً اسمياً ، أو مركب حرفي ، وهو يشتمل على قرنية بالمواضعة فحينما تنتقل مركباً اسمياً في التبشير مثلاً من مكان المفعول إلى مكان البيضة (بمعنى : انتقاله من موضع المكمل النحوي إلى موضع المسند إليه) يترك هذا المنقول وراءه ، مركباً اسمياً يشغل موقعاً لا يزيد عن كونه عنصراً معجمياً ، وليس مكوناً من مكونات التركيب ، يطلق عليه : عجرة : " node " ؛ يزود هذا المركب بقرنية تدل على أنه مربوط إحصائياً بالعنصر المعجمي ، الذي انتقل إلى مكان البيضة ، وبهذا نستطيع المحافظة في البنية السطحية على العلاقات المحورية – thematic relation عن طريق هذه الآثار .

ثانياً : المضمرة " pronominal " (الذي ليس له تمثيل صوتي منطوق)

فإنه يمثل المنطلق الحقيقي ؛ التي يمثل حقيقة هذه النظرية ، فهو كما أسلفنا مضمرة ، ولكنه من نوع خاص ، لا يملك تمثيلاً صوتياً ، وهو يمثل – لدى تشومسكي ، أهمية كبرى

(1) العسلان هما : Lectures on government and binding , dordrech : foris, 1981

(2) Some concepts and Consequences of the theory of government and binding, cambridge, MIT press, 1987

باعتباره مكوناً كبيراً Major Constituent يظهر في البنية المكونية - Constituent Structure إمكان المركبات الاسمية الظاهرة ، إلا أن توزيعه يختلف عن توزيع هذه المركبات الاسمية المألوفة معجماً ، لأن هذه المركبات يلزمها أن تأخذ علامة إعرابية : بينما هذا المضمير ، ليس معمولاً حتى يمكن أن يظهر في التركيب في حالة كونه معرباً^(١) .

ويتميز المضمير "Pronominal" كما يرى تشومسكي ، بأنه يتضمن إمكانية كونه مضمراً من جهة ، وعائداً "enaphor" من جهة أخرى والمضمير كما هو معلوم ، لا يُربط داخل الجملة . ففي المثالين : ١ - ضربه زيد . ٢ - أعطيت زيدا إياه .

فإن ضمير الغيبة (الهاء ، إياه) لا يمكن إحالتها على زيد ، لكنه يمكن إحالتها على مركب غير موجود في الجملة ، هذه الإحالة ، تسمى بالإحالة المنفصلة disjoint reference " بمعنى أنها منفصلة عن الإحالات الممكنة داخل الجملة . وميدان الإحالة ، هو الجملة أو المركب الاسمي ، أو الإسقاط الأكبر بصفة أعم . "Maximal projection" أما في المثال ، ١ - دخل زيد مكتبه .

فإنه يمكن إحالة الضمير على : زيد ، لأن ميدان الإحالة المنفصلة ، هو المركب الاسمي : (مكتبه) فالضمير متصل إحصائياً في المركب الاسمي ، ولكنه حر في الجملة ، ولذلك أمكن إحالته على : زيد ، هذه الإحالة المنفصلة ، تنطبق على المضمير ، كما تنطبق على الضمير ، ففي المثال : ضربه ، فإن في الجملة موضوعين : المفعول ، وهو الضمير المتصل ، والفاعل : وهو المضمير ، وهذا المضمير لا يمكن أن يشترك إحصائياً مع الضمير المتصل (المفعول) فالفاعل هنا لا يمكن أن يكون هو المفعول ، وكذلك الشأن مع المصدر ، إذا قلت : أراد قتله .

فإن فاعل القتل هو المضمير ، ومضمير هنا يرجع إلى : زيد ، إلا أن الضمير المتصل (الهاء) لا يمكن أن يرجع إلى زيد . والسبب هو أن المضمير والضمير المتصل (الهاء) منفصلان إحصائياً^(٢) ويرى تشومسكي أن المضمير كالضمير في إمكان وجود مفسر له .

(١) انظر : اللسانيات واللغة العربية ١٧١

(٢) انظر : اللسانيات واللغة العربية ١٧٣

داخل نفس الإسقاط . وبناءً عليه ، يمكن اعتبار المضمرة عائداً في نفس الوقت ، وفي ذلك يقول تشومسكي .^(١) لننظر إلى المضمرات " pronominals " التي بدون محتوى صوتي لاحظوا أنها تشبه الضمائر البارزة في كونها ليس لها سابق " antecedent " أو مفسراً في جعلها أو في المركب الاسمي الذي تحتويه . والمضمرات تشبه أيضاً العوائد، لأنها ذات مضمون إحالي في ذاتها، ولكنها تأخذ إحالتها من سابقها، أو يكون تأويلها غير مخصص Inefinitien interpretation وينقصها مرجع محدد ، وعلى هذا يمكن اعتبار المضمرة عائداً^(٢) وانطلاقاً من هذا التصور ، تتحدد الخصائص الإحالية للمضمرة ، لأنه مركب اسمي .
كسائر المركبات الاسمية ، والمركبات الاسمية على نوعين :

١ - مركبات حرة إحالياً free ٢ - مركبات مربوطة إحالياً referentially bound

إن نظرية الربط الإحالي ، التي يقترحها تشومسكي تعتمد على مفهوم العمل في صياغة المبادئ التي تكونها وهذه المبادئ هي :

أ - كل عائد يجب أن يربط في مقولته العاملة . government category.

ب - كل ضمير يجب أن يكون حراً في مقولته العاملة .

ج - كل تعبير محيل حر . referntail expression^(٣)

يتجلى لنا بعد هذا العرض ، لمفهوم نظرية العامل والربط السياقي ، عند رآئها تشومسكي . أن المركبات الاسمية تكون على نوعين باعتبار العمل :

١ - مركبات معمول فيها . ٢ - مركبات غير معمول فيها .

وأن العوامل هي الفعل والحرف بالدرجة الأولى .

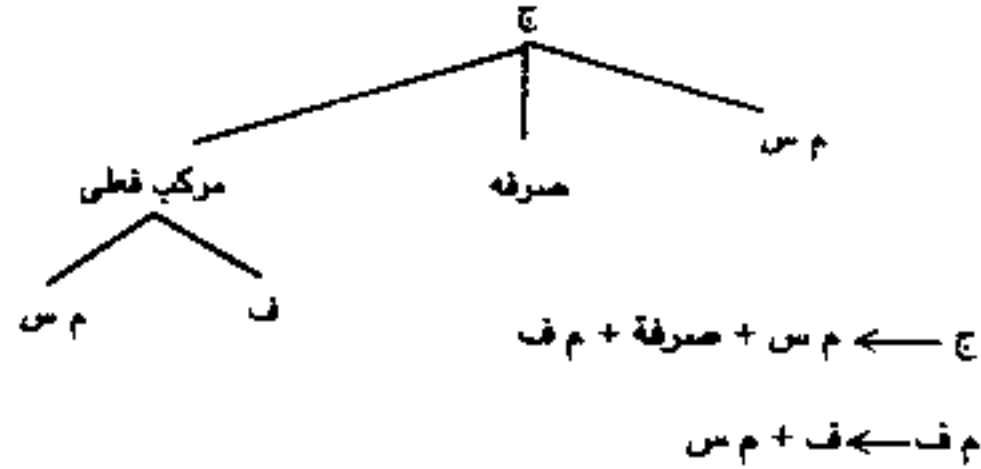
كما يتجلى لنا مدى أهمية عنصرى : الأثر والمضمرة ، في تأسيس هذه النظرية، وأن

(١) يقترح د . عبد القادر القاسم الفهري أن يكون مصطلح " مضمرة " ترجمة للفظ " pronominal " ومصطلح ضمير ، ترجمة للفظ " pronoun " فالضمير بهذا المعنى يشمل الضمير (المفصل الجاوز) عند تشومسكي . ويشتمل الضمير المتصل (cilitic) وكذلك المضمرة ، وهو غير بارز

(٢) انظر : المسانبات واللغة العربية ١٧٢

تحديد العامل والمعمول وما يصلح أن يكون معمولاً ، وما لا يصلح أن يكون معمولاً . كل هاتيك من الأمور الهامة ؛ التي من شأنها أن تلقى الضوء على التحليل الشجري للتركيب النحوية في بنيتها السطحية ، بعد أن كانت من قبل تستمد قدرتها التوليدية من البنية لعميقة .

لعل اعتماد نظرية العامل عند تشومسكي على عنصرى : الأثر والمضمر ، والتفاعل الكائن بينهما ، لعل هذا التفاعل الذي أدركه تشومسكي بين هذين العنصرين ، هو الذي دفعه أن يجعل منها قاعدة كلية ، يفترض فيها أن العامل في المفعول هو الفعل ، وأن العامل في الفاعل ، هو ما يسمى : الصرفة والتي تتضمن صفات التطابق والزمن والجهة . وهذا العمل يتم بواسطة افتراض بنية شجرية تولدها القاعدة الآتية : (١)



(١) انظر : القسائيات واللغة العربية ١٨٤ وينبغي أن نعلم بأن نظام التركيب في الجملة العربية يختلف عن القاعدة : التي ذكرها تشومسكي . في التخطيط الشجري ، حيث لا تتضمن جمل العربية وجود عاملين : أحدهما يخص الفاعل ، والآخر يخص المفعول ، فالعامل في تركيب العربية يعمل في الفاعل والمفعول على السواء . فالفاعل مثلاً ، يقوم بعملية الرفع في الفاعل والتنصب في المفعول . والقيل والناسخ ، يقوم بالرفع في المبتدأ والنسب في الخبر وهكذا ..

والعامل في العربية إما أن يكون لفظياً ، مثل الفعل والحرف والأداة ، ولما أن يكون معنوياً كالاقتداء وقد يكون العامل ظاهراً وقد يكون محنوفاً ، وقد يجوز الحذف وقد يجب ، كما هو وارد في أبواب المدح واللم والتعذير والاختصاص .

غير أن فكرة العامل ، تأثرت بالتأرجح الفلسفية واللغوية ، وبدلاً من نظرة العلماء والنحاة في أن العامل هو نتاج لعملية التفاعل والتأثر بين عناصر التركيب ، أصبح ينظر إليه على أنه بمنزلة العلة من المعلوم ، ولم يعد الأمر مقصوراً على علة واحدة ، وإنما على علة متعددة أوصلها بعضهم إلى المائة ، وقد ظهرت قضايا فلسفية ومنطقية في النحو العربي ، مثل باب : التنازع ، الذي نتج عن عدم قبول اجتماع عاملين في معمول واحد عقلياً ، ومن ثم فإن النحاة عندما حدث واجتمع العاملان وتنازعا معمولاً واحداً ، ذكروا للمعمول عاملاً واحداً دون الآخر .

إن فكرة التأثير هذه مع اختلاف الأسس والمنطلقات التي تتسم بها أية لغة عن غيرها من اللغات ، كانت هذه الفكرة ؛ هي الباعث لنظرية العامل في النحو العربي ... وينبغي أن ندرك أن هذه الفكرة ، كانت مستقرة في أذهان النحاة العرب ، منذ بدايات التفكير النحوي . لقد أدرك النحاة العرب قدرة التفاعل والتأثير بين مكونات التركيب النحوي بعضها مع بعض .

ولعلنا نلاحظ أن الخليل بن أحمد ، وهو من أوائل النحاة الذين أدركوا فكرة العامل وأولوها الأهمية والاعتبار ، فقد جاءت هذه الفكرة - في أغلب الظن - من ملاحظاته ذلك التفاعل بين الحروف والحركات والكلمات ، مما جعله يطمئن إلى أن هذه الظواهر اللغوية ، سواء أكان منها ما يتصل بالبناء أم ما يتصل بحركات الكلام ، ترجع إلى هذا التأثير الكامن في طبيعة الحروف والكلمات (١)

والذي لا شك فيه ، أن نظرة الخليل إلى العامل كانت في ضوء تنوقه الحروف، ومراقبته الكلمات في ثنايا التأليف ، وملاحظته التفاعلات اللغوية بين الأصوات والكلمات (٢) . لقد كان الخليل وهو يتلوق حروف العربية ، ويحدد مخارجها ومدارجها ، فإنه - كذلك - كان معنياً بمعرفة تألفها وانسجامها من جهة ، وتنافرها وتباعدها من جهة أخرى . وكان يرى " وهو يرصد نماذج الحروف ، إن لبعضها تأثيراً في بعض ، بل تأثيراً في بناء الكلمة .. ولاحظ أن بعض الحروف أقوى من بعض " وأن للغوى تأثيراً في الضعيف ، ولذلك كانوا يقسمون القوى إذا اجتمع في كلمة واحدة (٣)

وكان من نتيجة إدراك هذا التأثير بين الحروف ، كشف اللثام عن المظواهر اللغوية الصوتية المتمثلة في ظواهر الإدغام والإبدال والإعلال وغيرها من ظواهر القلب والإتباع . كما أدرك الخليل " أن لبعض الحركات تأثيراً في بعض .. ومن هنا نفهم حركة

(١) الخليل بن أحمد - أعماله ومنهجه ٢٣٩

(٢) الخليل بن أحمد - أعماله ومنهجه ٢١٧

(٣) الخليل بن أحمد - أعماله ومنهجه ٢٤٠

الإتباع في الإعراب كما في قرأة : الحمد لله ، بكسر الدال ، وكما في قولهم : هذا حجر
ضرب خرب ، بكسر الباء في كلمة : خرب . وبين أن تألف الحركات في العربية ، إنما يرجع
إلى ما يطلق عليه الانسجام الصوتي بين الحركات : فالعربي لا يألف توالي أربع حركات في
كلمة واحدة ، إلا أن يكون في الكلمة حذف . كما أدرك الخليل - أيضاً - وجود التفاعل في
الكلمات ، حين يتألف بعضها مع بعض ، ولم يكن ليدرس الحروف إلا على أنها مقدمة
طبيعية لدراسة الكلمات أو لدراسة تأليف الكلام منها حيث نجده يتتبع الكلمات ، راصداً
استعمالاتها المختلفة ، ومراقباً ما يطرأ على هذه الكلمات من تغيير ، حيث أدرك أن بعض
الكلمات يلزم حالة واحدة ، وتلك الكلمات هي المبنية ، وبعضها الآخر يتغير بتغير التراكيب ،
لإعرابها عن المعاني المختلفة التي تتعرض لها في التأليف .

لقد وصل الخليل من خلال إدراكاته للأصوات والحروف والكلمات ، على النحو الذي
أسلفنا ، وصل إلى دراسة جديدة ، هي الهدف من هذا كله . إنها تتعلق بأسباب تغيير
أواخر الكلمات بتغيير موقعها في التراكيب ، ومما لا شك فيه أن أساس هذه الدراسة ، هو
الكشف عن المؤثرات المختلفة : التي تؤدي إلى مثل هذا التغيير ، هذه المؤثرات ، هي
العوامل .

ومن هنا ، فإننا نؤكد أن فكرة العاقل في النحو العربي ، قد نشأت نشأة لغوية حقاً
ابتداءً من التأثير والتفاعل بين الأصوات والحروف ، وانتهاءً بالمؤثرات القاطعة في تغيير
أواخر الكلمات داخل التراكيب المختلفة .

ولسنا نحتاج إلى جهد كبير ، لكي نؤكد أن النحاة العرب ، قد أدركوا فكرة العامل ،
وأن أبواب النحو العربي كله ، قائمة على هذا الفكرة ، وأنها نشأت كما ذكرنا نشأة لغوية ،
من خلال عنصر التفاعل والتأثير ، وأنها بذلك ، تكون قد استمدت أصولها من ذات المعين
الذي استمدت منه النظرية التوليدية التحويلية نظرية العامل والربط السياقي ، وأنهما
قدكروا من معين واحد !

وليس من شك أن نظرية العامل في النحو النحو العربي ، قد انخرقت عن مفهومها ،

الذي رسمه نحائنا الأوائل ، ذلك المفهوم المبني على مبدأ التفاعل والتأثير بين العناصر اللغوية المختلفة . التي تهم في بناء الجملة ، بعدما أقحمت الدراسات الفلسفية والمنطقية والفقهيّة على مصطلحات الدراسات النحويّة !

وبعد .. فإن تشومسكي وهو يبذل قصارى جهده من أجل بناء نظرية لغوية متماسكة قد أيقن بعد العديد من الإضافات والتعديلات والتحسينات التي أجراها على نظريته منذ ظهورها في كتابه التراكيب النحوية سنة ١٩٥٦ م ، نقول بأنه أيقن أن : نظرية العامل والربط السياقي ، تمثل ذروة ما توصلت إليه النظرية من اكتمال ، بحيث أصبحت القواعد التوليدية قادرة على إعطاء التفسير الكامل والتحليل اللغوي الشامل للتراكيب النحوية ، في بنيتها السطحية بون لجوء إلى قواعد التحويل في الأبنية العميقة .

وإذا كانت هذه النظرية ، وهي تمثل الكفاءة التوليدية المثلى التي توصلت إليها النظرية التوليدية التحويلية ، بعد جهد وعمل ومثابرة امتد إلى ما يقرب من ربع قرن . فجاءت نظرية العامل في نهاية المطاف لتكفل هذا الجهد وتلك المثابرة ، فإن الخليل بن أحمد ، قد أدرك أهمية العامل وقدرته قبل ألف عام أو يزيد ، وأنه أدرك أهميته منذ البداية في دراسته للأصوات ، ومن ثم فإن تشومسكي وإن كان قد انتهى بنظرية العامل ، فإن الخليل ، قد ابتداء بها !

لقد أخلص علماءنا الأفاضل ، علماءنا العرب الأوائل في دراستهم للغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، فبذلوا الجهود المحمودة للكشف عن خصائص تلك اللغة الشريفة بكل ما أوتوا من ثاقب نظر وعمق إدراك .

فجزاهم الله عن جهودهم خير الجزاء .

والله تعالى ولي التوفيق .

إنه سبحانه نعم المولى ونعم النصير

د . حسام البهنسالي

في يوم الخميس ٢٠ من ذي القعدة ١٤١٣ هـ

الموافق ٢٢ من إبريل ١٩٩٢ م